

رأس المال

«طوارئ مائية»:
لا استثمار ولا تشييد

● ماهر سلامة
«الدولة» الشاملة
لا تعالج المرض

● حسين رمال
«قصر ماني»
سكانه عطشى



جولة
بايدن

إسرائيل لا تكسب الحرب ضد إيران مبايعة ابن سلمان برعاية أميركية [8]

ترسيم الحدود عالقة في انتظار مبادرة جديدة

الراعي لأميركا: لبنان قدّم أقصى التنازلات [4]



بلدية بيروت انقسام طائفي فوق جثة [7.6]

(هيند الموسوي)



اشترك واربح سفرة لشخصين

71-513571

01-759500

مع الأخبار

(هذا العرض صالح لغاية 15 آب 2022)



قضية اليوم

مخاوف من أن يُفرغه اللوبي المصرفي النيابي من مضمونه هل يمرّ تعديك قانون «السرية المصرفية»؟

عام 1956 وبهدف اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية، أصدر مجلس النواب قانوناً لحماية السرية المصرفية مستنسخاً تجربة سويسرا ليلقب بسويسرا الشرق. بعد 66 عاماً تحول هذا القانون إلى حام للفاسدين ومختلسي المال العام، وبات ضرورياً تعديله كون ذلك يعد شرطاً أساسياً من شروط صندوق النقد الدولي

رئى إبراهيم

يسلك تعديل قانون سرية المصارف رحلته الأخيرة، اليوم، في جلسة لجنة المال والموازنة النيابية، قبل أن ينتقل إلى الهيئة العامة للتصويت عليه. التعديلات التي أعدتها اللجنة بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت، في حال إقرارها، تتضمن سحباً للصلاحيات الحصرية من يد هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان وتضعها في تصرف القضاء والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والإدارة الضريبية. وبمعزل عن الحملة التي تشنها المصارف ووسائل إعلامها، منذ أسبوع، حول «ضرب آخر أسس الثقة بالقطاع المصرفي»، فإن تعديلات كهذه ستنهاي حقيقة كاملة من الامجاد الوهمية التي بنيت عليها وتباينة «سويسرا الشرق» منذ 66 عاماً. فما كان يحصل بالفعل، اطاح بالإنتاج المحلي والموارد لصالح تحويل الدولة إلى «جنة» للمتهرين من الضرائب والفاسدين من نافذين وسياسيين وكل من يبحث عن حماية مقونة لدى الاموال المتأتمية من فساد أو اختلاس أو إساءة استخدام نفوذ، أو أي أعمال غير مشروعة.

تعديل قانون سرية المصارف لا يعني كشف حركة الحسابات المالية عشوائياً واستنسابياً كما يروج المصرفيون. إذ إن رفع السرية المصرفية مرتبط بتحقيقات تقوم بها السلطات القضائية أو غيرها من المراجع المختصة المحددة، في حال

لمنع الاستنسابية من قبل أي جهة قضائية أو سياسية أو إدارية، بما يمنع استخدام القانون بخلفيات انتقامية أو تصفية الحسابات. لذا، يبقى الأمر كله مرتبطاً بتطبيق هذه القوانين، أي أن المشكّة ليست في التشريع بل في ضمان عدم إخضاعها لمصالح خاصة، ويوجد قضاء مستقل لحاسب تجاوزات السلطة».

لكن تجب الإشارة إلى أن التعديلات المطروحة من خلال مشروع قانون أقالته الحكومة إلى مجلس النواب، لا نيابية، بل هو شرط أساسي من شروط صندوق النقد، حتى يتطابق مع القانون الدولي، وريطاً بإزالة العوائق أمام هيكله المصارف، والتحقيق في الجرائم المالية ومحاربة الفساد.

ثمة مسألة مهمة في هذه التعديلات، ما يتعلق بمكافحة تبييض الاموال التي حتى لا يبقى مجرد حبر على ورق، وهي بمثابة الطبق الأدمم على طاولة اللجنة اليوم عنوانها «المفعول الرجعي لأحكام رفع السرية المصرفية»، فالمصارف تضغط من أجل أن يكون القانون مجرداً من أي مفعول رجعي، على طريقة عفا الله عما مضى، وتسعى لتحقيق هدفها بواسطة بعض النواب، ويساندوا القمع الخاص أيضاً من خلال التعبير عن خشية رجال الأعمال من استخدام المفعول الرجعي لابتزازهم. في المقابل، قدمت نقابة المحامين في بيروت، عبر المحامي كريم ضاهر، اقتراحاً لتطبيق المفعول الرجعي مع تحديد ضوابط له تتعلق بالجهة التي تمسك صلاحية الطلب، بأن تكون المرجعية النهائية للحصول على المعلومات هي الجهة الأعلى إدارياً وليس أي موظف عادي، منعا لأي استنسابية أو ابتزاز. ويشدّد



(أرشيف، ـ مروان طحطح)

ضاهر على أن «نقابة المحامين تعلق أهمية على المفعول الرجعي خصوصا في الحالات التي تتعلق بإعادة هيكله المصارف ومكافحة الفساد وتبييض الاموال والإثراء غير المشروع».

التعديلات الإبرّن التي أدخلتها لجنة المال والموازنة بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت أفضت إلى توسيع نطاق الحالات التي تُرفع بموجب السرية المصرفية وتوسيع دور المراجع التي بحق لها طلب رفع السرية وخصوصاً القضاء الذي كان مقيداً بدعاوى الإثراء غير المشروع فقط على النحو الآتي:

4 جهات - ذكرت المادة السابعة من المشرع يمكنها طلب رفع السرية المصرفية من دون رفض المصارف لطلبها: القضاء المختص في دعاوى الفساد والجرائم المالية ودعاوى الإثراء غير المشروع، هيئة التحقيق الخاصة في ما يتعلق بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ما خص مكافحة الفساد استناداً إلى قانون إنشائها، الإدارة الضريبية بهدف مكافحة التهرب الضريبي استناداً إلى قانون الإجراءات الضريبية، ويعلق ضاهر على هذا التعديل بأن «ما حصل هو استرداد القضاء لصلاحيته بشكل عام». والأهم أن أحكام هذا القانون ستكون مرجحة على بقية القوانين وبخاصة القانون 2008/32 الذي حصر صلاحية تجميد ورُقع السرية المصرفية عن الحسابات المصرفية بهيئة التحقيق الخاصة.

- تم تشديد العقوبات على مخالفتي قانون سرية المصارف في المادة الثامنة لتخص على إضافة غرامة

تتراوح بين 300 و500 مليون ليرة، مع إمكانية مضاعفة الغرامة في حالات تكرار المخالفة أو المتأدي فيها. بصاحبها بمدرء المصارف المعني على الهيئة المصرفية العليا وتحديد مهلة أسبوعين لها لتتخذ الإجراءات القانونية المناسبة. إضافة إلى إمكانية تحريك دعوى الحق العام بناءً على طلب الجهات المختصة

بطلب المعلومات عن الحسابات المصرفية بعدما كانت تقتصر على شكاوى يتقدم بها المتضرر. ويقول ضاهر: «حاولنا رفع الغرامة وجعلها نسبية أو مضاعفة إلا أن طلبنا لم يلق تجاوباً. لكن استطعنا فرض السجن للمخالف ولو أننا كنا نتمنى عقوبة رادعة ومماثلة لتلك الموجودة في القانون من 3 إلى 7 سنوات سجنًا. غير أن النواب توصلوا إلى حل وسط وحددوا العقوبة ما بين 3 أشهر وستة».

- في المادة الثانية من القانون المتعلقة بمبدأ السرية المصرفية جرى توسيع قاعدة رفع هذه السرية لتشمل، بالإضافة إلى الإذن الخلفي من صاحب الشأن أو ورثته أو الموصي لهم أو إذا أعلن الإفلاس أو إذا نشأت دعوى تتعلق بمعاملة مصرفية بين المصارف ورُبائتها، مراجع رسمية أخرى.

المصارف تضغط لعلم المفعول الرجعي للتعديلات

لم يُختتم الأسبوع الماضي بتطورات علنية في ما يتعلق بملف ترسيم الحدود البحرية جنوباً مع فلسطين المحتلة، فيما بقي الخطاب الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي أكد جذبية الحزب في الذهاب إلى مواجهة أو حرب في حال فُتِح لبنان من استخراج ثروته النفطية، متحكماً بمسار المفاوضات التي يتولاها الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين. وفهم أن المشاورات الأميركية -الإسرائيلية حول الملف أخذت بعداً جديداً على ضوء مواقف نصرالله.

وقد تلقى الوسيط الأميركي رسائل من جهات لبنانية للاستفسار عن موعد عودته إلى بيروت، لكنه امتنع عن الإجابة المباشرة، في وقت تشير مصادر السفارة في بيروت إلى أن الأمر قيد التشاور لأن المهمة تقتضي منه الذهاب إلى إسرائيل.

استمرار تشديد الرقابة العسكرية في إسرائيل على وسائل الإعلام والمعلقين في شأن الحديث في هذا الملف يشير إلى أن إسرائيل لا تريد أن تطلق أي مواقف أو إجنهادات تؤدي إلى البعث برسالة خاطئة نظراً إلى دقة الوضع. أما على المستوى الرسمي، فإن الامتناع عن التعليق مرده إلى أن المشاورات مع الأميركيين تستهدف وضع رد جديد من قبل إسرائيل على المطالب اللبنانية بما يحول دون مزيد من التصعيد.

ويوضح مراقبون بأن إسرائيل تلقت رد حزب الله على الجولة الأولى من المفاوضات من خلال عملية المسترّت. وبعد كلام نصرالله فإن أي رد سلمي إسرائيلي سيعني دعوة حزب الله إلى القيام بخطوات تشكل ارتقاء في التعامل مع الموقف، مع ما يتخبط ذلك من خطوات عملاية يفرض أن تأخذ شكلاً أكبر وأوسع وأكثر فعالية من عملية المسترّتات. لذلك، فإن التشاور جار مع الأميركيين حول الصيغة التي يفرض أن يحملها هوكشتين إلى بيروت من أجل ضمان استمرار التفاوض بطريقة إيجابية.

ويبدو أن الأميركيين رصدوا باستياء وردود الفعل اللبنانية على خطاب نصرالله، خصوصاً مع شعورهم بأن لا مواقف بارزة ورافضة له، كما أن بيان رئيس الحكومة ووزير الخارجية لا يمثل موقفاً جدياً في ظل تفاهم الرئيس ميشال عون مع الرئيس نبيه بري وتجهّم قيادات أخرى من بينها رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط.

وكان لافتاً أمس، انضمام النبطريك الماروني بشارة الراعي إلى الفريق الذي يدعو الأميركيين إلى ممارسة ضغوط إضافية على العدو لإنجاز اتفاق سريع. ومع أن بركي لا تؤيد ما قاله نصرالله في خطابه، إلا أن عظة الراعي أمس تضمنت كلاماً مباشراً، إذ اعتبر الضريبية بما يتبع تعزيز الامتثال -في المادة 23 من قانون الإجراءات الضريبية- على أن الأهم هو إعطاء صلاحية تحديد دقائق التطبيق لمجلس الوزراء بوصف المرجع المسؤول أمام السلطة التشريعية.

ويوضح ضاهر أنه وفقاً لهذا التعديلات «منعنا ترك اليد التطبيق للتعاميم من دون شرط». أو قيد تطبيق القانون للتعاميم من دون قيد أو شرط، كما منعنا منح هذا الامتياز لأي مدير في وزار المالية أو موظف ليصبح الأمر مربوطاً بالمرسوم الحكومي».

تعديل نص المادة 103 من قانون ضريبة الدخل بحيث حذفته منه الفقرة الثانية التي كانت تحول دون حق الإدارة الضريبية بالاطلاع لدى المصارف على المعلومات اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي من قبل المكلفين أو المتكتمين.

تقرير

صحت إسرائيليين خشية رد سلمي يدفع المقاومة إلى التصعيد الراجعي لأهيرا: قدّمنا أقصى التنازلات



(هيلم الموسوي)

الناقورة له «تضييق الفجوات» في ما يتعلق بالخلاف على الخطوط. وقالت مصادر سياسية متابعية إن الجانب الأميركي يريد حصر التفاوض بين خطي «هوف» و23، فيما لا تزال إسرائيل ترفض توسيع التفاوض ليشمل الخط 23 وفق الاقتراح الذي قدمه لبنان ما يجعل حقل قانا المحتمل بكامله ضمن الحصّة اللبنانية، وتفضل أن يبقى النقاش محصوراً ضمن الخطين (1) و«هوف».

(الأخبار)

مصادر مطلعة أشارت إلى أن «المعادلة التي وضعها نصرالله وضعت الأميركيين والإسرائيليين في كل الأحوال بموقع مره، فإذا حصل تصعيد سيكون على عكس الرغبة الإسرائيلية التي تريد الحفاظ على الاستقرار لضمان عمل الشركات، والرغبة الأميركية التي لا تريد فتح جبهة إلى جانب الحرب الروسية». أما في حال تم تسريع التوصل إلى اتفاق فسيتسبب الانتصار إلى حزب الله وفي كل الأحوال هم الآن في موقف دقيق جداً يحتاج إلى تحديد أي من الخسارتين سيختاران باقل الأثمان».

أوساط مطلعة أكدت أن جهات رسمية لبنانية تبلّغت من هوكشتين أنه «سيستكمل عمله للتوصل إلى اتفاق» مع التأكيد على أن الولايات المتحدة وإسرائيل لا ترغبان بالتصعيد رغم ما تُقل عن وزير الطاقة الإسرائيلية كارين الهرار، بعد لقائهما الوسيط الأميركي، بأن الأخير لم يقدم الأجوبة اللازمة التي ينتظرها الإسرائيليون من اللبنانيين. ورغم أن المصادر الرسمية أكدت أن أحداً لم يتخلع بعد بموعّد عودة هوكشتين مشيرة إلى أن «عدم الحضور لا يعني أن العمل متوقف»، وقد اشيعت معلومات في بيروت عن عودة الوسيط خلال أسبوعين له «إيجاد حل لمعضلة الخطوط بين لبنان وإسرائيل» والدعوة إلى جولة مفاوضات غير مباشرة جديدة في

تلك ايبي لا تزال ترفض القبول بتوسيع التفاوض ليشمل الخط 23

سمير حنا، رئيس مجلس الإدارة - المدير العام المساهمون، مجلس الإدارة، الإدارة وجميع موظفي بنك عوده شى م ل وشركاته التابعة ينعون بمزيد من الحزن والأسى المرحوم

معالي السيد ريمون وديع عوده أحد المؤسسين ورئيس مجلس الإدارة السابق والرئيس الفخري

ويتقدّمون من اولاده السيدين بيار وبول والسيدة شيرين ومن جميع أفراد عائلة عوده الكريمة بأحرّ التعازي، سائلين الله عزّ وجلّ أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته وأن يلهمهم الصبر والعزاء.

بنك عوده

على الخلاف

تخوض الأحزاب المسيحية سباقاً لتقسيم بلدية بيروت إلى بلديتين، شرقية وغربية. لم تعد القسمة بين «من يحبون الحياة»، ومن لا يحبونها، بل - وبكلمة وقاحة - بين المسيحيين والمسلمين، وإن «طربش» ذلك بعناوين «حق يراد به باطل» حول الإنماء المتوازن، وهو بالمناسبة «الإنماء» المتوازن. جولة صغيرة في شوارع «البيروتين» تبين أن «ما حدا احسن من حدا»، وأن المشكلة الأساس في المجلس البلدي الحالي والمجالس التي سبقت، والتي كانت هذه القوى مساهمة دائمة في تشكيلها، وشريكة في قراراتها. باب جديد يفتح لمزيد من الانقسام الطائفي فوق جثثاً

بلدية بيروت انقسام فوق جثة

نسبة الجباية في بيروت الأولى عن مثيلتها في بيروت الثانية. ولا يتردد منسق منطقة بيروت في القوات

سعيد حديفة بالقول، بالفم المألوف، إن «أهالي بيروت الأولى يدفعون جزية تماماً كما كان يحصل إبّان العهد العثماني... لم نعد نريد دفع الجزية الخراب الطائفي على لسان مسؤولي الطرفين كل الحكاية، ولو أن البعض يفتنق الكلام ويعتمد تبرير أن المجلس الحالي لا يعمل وأن الإنماء غير متوازن فبدل مجابهة الفساد المستشري داخل المجلس البلدي الذي التحتتة أكثر من الرميل، وإن الأموال التي تُدفع لتقديم الخدمات للمنطقة الخندق العميق تفوق تلك التي تحظى بها منطقة المدور، وأن التفاتت تغيب تماماً عن كورنيش المزرعة، وأن شبكة الصرف الصحي تكاد تكون «خمس نجوم» في حي النجاة، ويندر إيجاد حفرة واحدة في شوارع المصيطبة. هؤلاء الذين يبدو أنهم لم يطاوا يوماً بيروت الثانية، على قناعة تامة بأنها

غير متوازن فبدل مجابهة الفساد المستشري داخل المجلس البلدي الذي التحتتة أكثر من الرميل، وإن الأموال التي تُدفع لتقديم الخدمات للمنطقة الخندق العميق تفوق تلك التي تحظى بها منطقة المدور، وأن التفاتت تغيب تماماً عن كورنيش المزرعة، وأن شبكة الصرف الصحي تكاد تكون «خمس نجوم» في حي النجاة، ويندر إيجاد حفرة واحدة في شوارع المصيطبة. هؤلاء الذين يبدو أنهم لم يطاوا يوماً بيروت الثانية، على قناعة تامة بأنها

لبنان فخر الدين

و«بيروت الثانية». البعض يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يوحى وكسان أهالي «بيروت الأولى» يعيشون على نفقة أهالي «بيروت الثانية»، لافتاً إلى ارتفاع

و«بيروت الثانية». البعض يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يوحى وكسان أهالي «بيروت الأولى» يعيشون على نفقة أهالي «بيروت الثانية»، لافتاً إلى ارتفاع

به لمواجهة الكارثة التي حلت على حين غفلة. ماذا يمكن أن تكون أبسط تلك الأشياء؟ معلول؟ جرافة؟ ونش؟ كلها معدات غير موجودة. لذلك، لم يكن أمام المعنيتين في هذه السلطة المحلية سوى اللجوء إلى المساعدات والابتزاز والعناصر حتى، للمساعدة في رفع الركام والبحث عن الجرحى والشهداء... وسار بعدها العمل بالبهات. ثم ذلك، لا شيء يدعو للاستغراب، فما وصلت إليه البلدية مروط بمسار طويل بدأ منذ عام 1992، عندما قامت أولى البلديات بعد الحرب واعتمدت سياسة المناقصات، موكلة إدارتها للتجار والمتعفين. تلازم ذلك «مع غياب الرضا وترتيب الأولويات»، بحسب أحد نواب المنطقة. هكذا، مجلس تلو الأخر، استحال

بلدية بيروت إلى بلدية «للمتعدين» الذين يمكن لأصابع اليد الواحدة أن تحصىهم... وإن كان أشهرهم «جهاد العرب»، والبقية ياتمرون بامرهم.

المعلم بـالسلف»

لم تطور بلدية بيروت إمكاناتها الذاتية، وتحول عمل كل الدوائر التي تُعنى بالصيانة والأشغال فيها إلى ما يشبه مكتب البريد، تكتب التقارير



(هيلم الموسوي)

بلدية أكلها المتعهدون لهما... ورموها عظماً

وترفع إلى مصلحة الهندسة. هذا الاعتماد المفرط على المتعهدين أدى إلى الفضيحة التي تتالت بفعل الأزمة المالية الأخيرة، وإن لم تشكل وحدها سبباً للعجز الذي يحاصر البلدية، خصوصاً أن الأزمة تطال كل البلديات. الأخيرة أيضاً لا تتحفل بسبب كل المشكلات، رغم أنها أدت إلى خسارة البلدية أموالها المحتجزة في المصارف بعدما فقدت الكثير من قيمتها. يكمن السبب الأساسي في الفساد وفي سوء الإدارة والسياسة التي اتبعتها كل من مز في المجلس، ورئيساً وأعضاء، «إذ كان يجري التعامل مع العمل البلدي من باب الانتفاع وليس الخدمة العامة» بحسب أحد المتابعين.

تفاوت كبير في كلفة المشاريع بين ما قبل الأزمة وما بعدها

المعلم بـالسلف»

لم تطور بلدية بيروت إمكاناتها الذاتية، وتحول عمل كل الدوائر التي تُعنى بالصيانة والأشغال فيها إلى ما يشبه مكتب البريد، تكتب التقارير

كتعويضات، إلا أن ديوان المحاسبة أوقف هذا القرار، علماً أن الانفجار كان أكبر من قدرة الوزارات المعنية على التعامل مع نتائجه، فكيف بالبلدية». هكذا، بدأت كرة الثلج تكبر. وانتظر المعنويون اقتراب موعد الاستحقاق ليبدأ النائب القواتي عسّان حاصباتي النقاش حول ضرورة تقسيم البلدية إلى بلديتين، مبرراً ذلك بأن قانون الانتخابات يقسم العاصمة إلى دائرتين انتخابيتين، ليلاقيه التجار الوطني الحر في «الاستثمار» في هذا الملف والتلويح بتقديم الأعضاء المحسوبين عليه استقالاتهم تماشياً مع الأعضاء المحسوبين على القوات».

افتراقاً قانوناً للتقسيم

ولأن المعركة الإنمائية تحوّلت إلى معركة «حماية حقوق المسيحيين»، وصل «تكتل لبنان القوي» إلى مجلس النواب أولاً. إذ تقدّم النواب إدغار طرابلسي ونقولا صحناوي وسيزار أبي خليل باقتراح قانون يرمي إلى استحداث بلديتين في بيروت، تضم الأولى: الأشرفية، الصفي، الرميل، المدور، المرفأ، وتشمل الثانية: ميناء الحصن، المباشورة، رأس بيروت، المصيطبة، زقاق البلاط وعين المريسة. وينص الاقتراح على أن «تتمتع كل بلدية بالاستقلال المالي والإداري والسلطة التقديرية التي تمكّنها من ممارسة عملها ضمن نطاقها الجغرافي وتبقي خاضعة لسلطة المحافظ التنفيذية، على أن يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة شهرية وفقاً لجدول أعمال محدد سلفاً على أن تحضر كل بلدية جدول أعمالها». وإذا كان العونيون والقواتيون قد اتفقوا على فكرة «تشلعيح» البلدية إلا أنهم لم يتفقوا على التفاصيل.

ولذلك، لم يتبن نواب القوات اقتراح القانون المذمّم من قبل «البنان القوي»، بل يعملون على اقتراح قانون ثانٍ «عندما يحين الوقت المناسب وبعد أن تكون قد دقتنا بقافصليه وناقشناه مع القوى الأخرى»، وفق ما يقول حاصباتي لـ«الأخبار»، رافضاً وصف التقسيم بـ«الطائفي»، باعتبار أن

لبنانية، أي ما يعادل 800 مليون دولار أميركي. مبلغ «كان سبباً في الخمسين مليون ليرة لبنانية، تُصرف غيب الطلب لتلبية خدمات طارئة. مناقصة مضغرة لا تستغرق الكثير من الوقت، على شاكلة ما كان يجري سابقاً، وثمة سببان لهذا الأمر، أوّلهما أن «البلدية لا تملك نفقاتها، إذ إن أي مناقصة كبرى تحتاج إلى ستة أشهر كي ترسو على أحد العارضين، وما يلي ذلك من استخدام وتنفيذ وغيرها». وثانيهما أن «معظم المتعهدين لا مصلحة لديهم في استلام مشاريع من البلدية بالعملة الوطنية». أثر هذا الأمر على تنفيذ المشاريع الكبرى: ما كان قائماً منها توقف العمل به، وما كان ممكناً التفكير بتنفيذه ألغى تماماً، هكذا، ترسو اليوم المناقصات الصغيرة على أعمال كانت تعدّ بديهية وواجبة، كتعزيز المجاري الصحية أو تشييد أو تزفيت الحفر في الطرقات. هذا أقصى ما باتت تقوم به البلدية.

مسار من التفتيات

هذه البلدية هي نفسها التي كانت تملك سابقاً 1200 مليار ليرة

منسق القوات في بيروت بلغت إلى أن «هناك من يتهمنا بأننا نريد تقسيم لبنان وأننا أصحاب مشروع انعزالي، في حين أن كل همتنا هو تنفيذ المشاريع لأبناء بيروت الأولى»، معددا مشاريع لم تنفذ كمشروع حديقة السوفي والسوعية، مضيقاً: «اعطونا البلدية وسترون كيف يمكننا تنفيذ المشاريع بعد فترة وجيزة ومجاناً». ودعا حديفة إلى «استفتاء شعبي لأبناء منطقة بيروت الأولى على نفقة نوابها للتأكيد أن أكثر من 80% منهم يريدون هذا التقسيم بسبب حرمانهم من الخدمات والمشاريع»، واصفاً الكلام عن أهمية وحدة المجلس البلدي بأنه «حمايلة كاذبة».

في المقابل، يؤكد عضو المجلس البلدي عبدالله درويش «أن تقسيم البلدية بعيدنا إلى زمن الحرب الأهلية وفي حال اصروا على الأمر فإننا أيضاً نطالب بإعطاء الصلاحيات التنفيذية للمجلس البلدي المعطاة حالياً للمحافظ». وعن الإنماء غير المتوازن، دعا «زملائي إلى جولة على الطريق الجديدة وكورنيش المزرعة وزقاق البلاط والخندق العميق... لتأكدوا أن هذا الأمر غير صحيح إطلاقاً». «بعض القوى السياسية أخذت الموضوع إلى الجازار السياسي باستخدام الغرائز الطائفية ليحتجوا إلى أبطال على الساحة المسيحية»، بحسب عضو المجلس البلدي أنطوان سرياني، مشيراً إلى أن «من الواضح وجود سياق شعوي على تقسيم بلدية بيروت تحت ذرائع مختلفة ولأسف لأن من يطالب بالتقسيم لا يفقه بطريقة عمل المجلس البلدي»، مطالباً بـ«تركيب المناصقة بقانون ومن دون تقسيم».

المجلس البلدي هو «طبخة لـ«الأخبار» إلى أن «شدّ الحبال بين المحافظ ورئيس البلدية يتفتي في حال تم تقسيم البلدية، بالتالي فإن القوى المسيحية تتاهم في ما بينها لتعزير المشارع المتوقفة»، معتبراً أن المناصقة في خطر بفعل الديموقراطية وكثرة اللوائح في الاستحقاق المقبل.



نحو 15% من أهالي بيروت الأولى ليسوا مسيحيين، لكن المشكلة تكمن في الإنماء غير المتوازن بين المنطقتين

وهذا ما يظهر بشكل جلي في تفقات البلدية، على اعتبار أن أعضاء المجلس البلدي الذين يسكنون بزمام الأمور ويديرون الدقة يعملون على استرضاء الأوزان الناقصة». ويلفت حاصباتي إلى أن «هؤلاء الأعضاء الذين ينفردون في القرارات والأولويات وإدارة البلدية لا يهتمون بمبدأ المحاسبة لأنهم يدركون أنهم سيصلون مرة ثانية إلى البلدية بغض النظر عن أصوات ناخبي بيروت الأولى، لذلك، نريد أن يتم فرز المجلس بالمحاسبة وهذا لا يحصل إلا بقرب الناخب من المنتخب من أجل الحفاظ على سيورة العمل البلدي»، مشدداً على «أننا مع وحدة بيروت، من حين أن الذين يستخدمون الخطاب الطائفي لمنع هذا المشروع يريدون حرف الأنتار عن أهدافه الحقيقية في معالجة الخلل الحاصل».

حاصباتي نفى أن تكون المعضلة الحقيقية في تعطل المجلس البلدي هي إناطة السلطة التنفيذية إلى محافظ بيروت. وهو أيضاً ما يردده النائب نقولا صحناوي، الذي يشير لـ«الأخبار» إلى أن «شدّ الحبال بين المحافظ ورئيس البلدية يتفتي في حال تم تقسيم البلدية، بالتالي فإن القوى المسيحية تتاهم في ما بينها لتعزير المشارع المتوقفة»، معتبراً أن المناصقة في خطر بفعل الديموقراطية وكثرة اللوائح في الاستحقاق المقبل.

باتت الخدمات البلدية تراج (مروان بو حيدر)



دولار أميركي، و9 ملايين دولار في عام 2016، و32 مليون دولار في عام 2017، و15 مليون دولار في عام 2018... من دون احتساب «الكسور» التي تبلغ الملايين من الدولارات. أما تنظيف المجلس البلدي، فكانت تكلفته في سنة ما قبل الأزمة تبلغ سنوياً «957 مليون ليرة، أي حوالي 630 ألف دولار»، فيما «كلف العام الماضي 200 مليون ليرة، أي بحدود 10 آلاف دولار إذا ما أخذنا في الاعتبار أن سعر صرف الدولار 20 ألف ليرة» تقول مصادر مطلعة.

في مقارنة بسيطة بين مصاريف ما قبل الأزمة وما بعدها، يمكن العودة إلى نموذجين عن كيفية تعاطي المجلس البلدي مع «مغارة علي بابا»، وهما صيانة الطرق وتنظيف المجاري البلدية. في الشق الأول، كشف أرقام حصلت عليها «الأخبار» أن ما صرف في العامين 2021 و2022 على صيانة الطرق، مع ما تتضمنه الليرة والمجازي سعر الصرف، «الثابت الوحيد هو أن التعاطي معها لم يختلف، إما أن تكون باباً للاستفادة، أو لا تكون.

الحدث

كان لولاية العهد السعودي، محمد بن سلمان، هازارادت اجتماعات جدة، التي تحوّلت إليه حفلًا لمبايعته أميركياً وإقليمياً، حاكماً للمملكة. وفي الوقت عينه، أظهرت الأنظمة الخليجية، كل على حدة، وبعبادة أيّ تعاون عسكري إقليمي - كما وحثه عنوات قمة جدة المعابر لمضمونها الحقيقي - قدرةً على إعادة صياغة دورها، بوصفها قوه، بتصاريم على مرزاتها الكبار، بسبب تحكّمها بحصّة كبيرة من إنتاج النفط والغاز في العالم.

حفل «هبايعة» بحضور بايدن: ابن سلمان رابعاً أوّل

حسين إبراهيم

أصبحت الدرب سالكة تماماً أمام محمد بن سلمان لتولّي عرش السعودية، بعدما كسر حلقة الاعتراض الأخيرة على صعوده إلى قمة السلطة، بصورة دراماتيكية لم يكن ليعلم بها، لولا ترهّل إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، وكما هو دأبها، تحلّت أميركا، مرّة جديدة، عن حليف راضئ على دعمها، وخدع بشعاراتها حول الحقوق والحرّيات، وتمثّل هذب المرّة في المعارضة السعودية، بشقّيها الداخلي الذي يضمّ كباراً من أفراد أسرة الحكم وعهدوا كبيراً من رجال الدين المؤثّرين وشيوخ عشائر والمثاق من الشاشطين، والخارجي المؤلّف من مجموعة منشقّين موزّعين على عدد من الدول الغربية، فحثت لهم المنابر، وشعروا المرّة الأولى بأنه صارت لهم قضية تتبناها قوى كبير، بما أعطاهم أملاً بإمكانية إجراء إصلاحات جوهرية في النظام المغلق، تتيح قدراً من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ولو بعد حين.

لم تتحقّق الغاية الرئيسة التي أرادها بايدن من زيارة السعودية، ففي اللحظة التي كان فيها ي ضرب قبضته بقبضة ابن سلمان، كان سعر النفط يسجل ارتفاعاً إضافياً يعيده إلى المئة دولار للبرميل، بعد ترّاجعات شهدها قبل أسبوع، لأسباب أهمّها مخاوف من ركود عالمي يلوح في الأفق. أمّا

عملية استدراج بايدن إلى رسال المؤامرات الخليجية، أو أن يكون قد اكتشف بنفسه فائدة اللعب على التناقضات الدولية بالتزامن مع تراجع المكانة الأميركية، الأرجح أن كسل بايدن هو الذي أنقذه من اندفاعاته، وليس وحده الذي فعل ذلك، وإنّما جواره نظراؤه من حكّام الخليج الذين رفضوا شراء البضاعة الأميركية الكاسدة المتمثّلة بتحالف إقليمي لن يفيدهم في شيء، وإنّما العجز، إن لم يكن السيادة، لن يبقى ضدّ موسكو مجاناً، في حين تفضّل تلك الدول لدى انظمتها هواجس

عالمنا المتفترّق.

وعكس السؤال الساخر الذي هفت به صحافية أميركية من بعيد لبايدن: «هل ما زالت السعودية منجودة؟» على وقع ابتسامات ابن سلمان

الساخرة، حقيقة مرّة للشهاشة التي وصلت إليها الإمبراطورية الأميركية، وظهرتها حرب أوكرانيا، والتي جيّحل بايدن شخصياً مسؤوليّة كبيرة عنها. ولذا، شدّنت السكاكين قبل عودته إلى الولايات المتحدة، من قبل من كانوا مؤيدين له خلال حملته الانتخابية، ويشنون عليه حالياً حملة قاسية، تركّز على تخليه عن عودته الانتخابية بطريقة مفضوحة. مع ذلك، لم الصعب تصوّر أن يكون ابن سلمان، الذي لم يترك ورحلة إلا أقبح نفسه فيها منذ تولّيه ولاية العهد عام 2017، هو الذي «هندس»



معرضف عن الأنظمة الخليجية انها تجورها، في اوقات الزمان التي تدفع اسعار النفط صعودا (ف اب)

من بينها، إلى الارتباط بحبل سريّ مع إسرائيل، جزت من خلاله بايدن إلى ملعبها، لإعادة صياغة العلاقة مع الولايات المتحدة بشروط أكثر ملازمة، مع الاحتفاظ بعلاقاتها المعزّزة لها،

منه كلّ من روسيا والصين، لتعقّق أزمة «العمسان» في الداخل الأميركي، الذي جاء إلى جدة للتخفيف منها قبل انتخابات الكونغرس النصفية في تشرين الثاني المقبل، ولا سيما

الأميركية في سجن أبو غريب في العراق، واستشهاد الصحافية شيرين أبو عاقلة.

أما حكاية الأمن الإقليمي وتكامل القدرات الدفاعية ضدّ إيران التي حاول بايدن إغراء الخليجين بها، فهي ما أوضح الأخيرون له أنهم غير معنيين بها، هم الذين خسروا تماما هذه الوعود الخادعة، حين كانوا يعتمدون حصراً على الحماية الأميركية، وشاهدوا نأء العين كيف تخلّي الولايات المتحدة عن خلفائها

عند أوّل مفترق، حين تقتضي مصالحها ذلك، مثلما أدركوا أنهم لا يستطيعون مواجهة إيران، حتى إذا تحالفوا مع إسرائيل تحالفا عسكرياً كامل المواصفات، وهم ما انفكّوا بوضوحون ل طهران أن كل ما يفعلونه، بما في ذلك التطبيع مع الكيان، سرّاً أو علناً، إنّما هو بهدف حماية انظمتهم، لا تشكيل تحالفات ضدّها. معروف عن الأنظمة الخليجية المتناقضات الدولية ب«التزامات أنها «جوهري» في أوقات الأزمات التي تدفع أسعار النفط صعوداً، فيأتي ازدهارها على حساب الدول المستهلكة للنفط التي تنعّس في أزمات اقتصادية ومالية وحتى غذائية، كما يحدث حالياً، في السابق، كانت أميركا تحصل على حصة كبيرة من هذا المال ممناً لحماية الأنظمة الخليجية. لكن ما يحصل اليوم مختلف، ويأتي متأخراً كثيراً توعد بايدن بأن لا يترك في المنطقة فراغاً تملّاه الصين وروسيا، وهي المقولة التي سبقه إليها سلفه دونالد ترامب واحتاج هو إلى سنة ونصف سنة للعودة إليها، ليجد الشرق الأوسط على صورة معاكسة تماماً لما يشتهيّه، صار الخليج الذي نشأت دوله كمحميات بريطانية، ثم تحوّلت إلى قواعد عسكرية أميركية، اليوم، أحد الشواهد على انتهاء الأهمية الأميركية في قيادة العالم، فمنذ أن سحبت الولايات المتحدة الكثير من قواتها وأصولها العسكرية منه، ولم تعدّ مستعدّة لاستخدام هذه القوات في الدفاع عن الأنظمة، انخفضت الإفضالية التي كانت تتمتعّ بها على منافسيها الدوليين، وخاصة الصين وروسيا، ما دامت واشنطن نفسها عندما تُجري مقارنات في هذا الشأن، تسرب روايته الخاصة للقاء، قائلاً إنه استخضر من جانبه، الانتهاكات

مصر

تسليم تيران وصنافير: تسريع وتيرة التطبيع

القاهرة - الاخبار

في خطوةٍ من شأنها أن تدعم تسريع وتيرة التطبيع بين الرياض وتل أبيب، سيكون هناك تنسيق عسكري متكامل بين كل من السعودية ومصر وإسرائيل والأردن، هدفه ضمان حُرّيّة الملاحة في البحر الأحمر، بعد تطبيق النقل الفعلي للسيادة على جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية نهاية العام الجاري، وفق الجدول الزمني الذي جرى الاتفاق عليه. ومنذ تخلي النظام المصري عن السيادة على هاتين الجزيرتين، في عام 2016، بقي الوضع العسكري فيها على ما هو عليه، إذ لا تزال القاهرة تُشرف مباشرة على جميع التفاصيل الخاصة بالملاحة في البحر الأحمر، لا سيما وأن جميع السفن التي تخرج من أو تصل إلى ميناءي إيلات والعقبة، تمرّ إلزامياً بالجزيرتين اللتين كانتا سببا في اندلاع حرب 1967، بعد قرار الرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر، إغلاق الملاحة أمام السفن الإسرائيلية، في الفترة المقبلة.

من جهتها، ستُهيّ القوات الدولية الموجودة في المنطقة، وجودها التاريخي بعد أكثر من أربعة عقود لصالح قوات مشتركة أسما بين مصر والسعودية. لكن واقعا، ستستكون العقلة للقوات السعودية، على اعتبار أن غالبية المنطقة باتت ضمن حدود

وثة اجتماعات عسكرية مرتقبة على نطاق واسع، للاتفاق على جميع الاتصالات التي ستجرى بشكل غير مباشر أوّلاً بين الإسرائيليين والسعوديين، والتي سيكون المصرون حلقة الوصل فيها، قبل عقد اجتماعات ثنائية سرّيّة في شرم الشيخ لترتيب جميع التفاصيل الخاصة بنقل السيادة والإدارة إلى الجانب السعودي، على أن تكون القاهرة شركة في البية التنسيق مع الجانب الإسرائيلي، وفق مصادر «الأخبار» وحتى الآن، لا يوجد أيّ إعلان رسمي عن الاجتماعات العسكرية الإسرائيلية -السعودية التي ستستضيفها مصر، لكنها ستترافق مع انتهاء عمل القوات الدولية، وعلى رغم طلب مصر رسمياً عدم رفع العلم السعودي على الجزيرتَيْن لتُحجّب غضب شعبي محتمل، إلا أن التواجد البحري السعودي في المنطقة سيكون مكثفاً جداً. وبموجب التنسيق غير العلن بين القاهرة والرياض حول ترسيم الحدود البحرية، لن تتدّ مضايقة سفن الرحلات البحرية المصرية التي تنطلق من شرم الشيخ، ولن يكون هناك تعفّر جوهري في التعامل مع هذه الرحلات التي تخرج لعدّة ساعات، في حين ستكون هناك رحلات مماثلة مستقبلاً من الجانب السعودي بعد تنمية المنطقة سياحياً، وفق الرؤية

المملكة، بينما سيكون هناك دور لقوات حرس الحدود المصرية محدود لتأمين الجانب المصري من المنطقة البحرية، كما هو الوضع الآن.

لم يكن التنسيق السعودي -الإسرائيلي المنظر، ليجدث من دون تنازل مصر عن تبعيّة جزيرتي تيران وصنافير قبل ستّ سنوات. الخطوة التي نذّمها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على رغم المعارضة الكبيرة في الداخل من عسكريين وسياسيين، فتحت الباب أمام أوّل تطبيع عسكري معلن بين الرياض وتل أبيب.



صحت خطوة السياس الباب امام اوة تطبيع عسكري معلن بين الرياض وتل ابيب (ف اب)

إنجازات محدودة إسرائيليًّا: لا هواجته مع إيران

يحيى دوق

الحديث عن «خيبة أمل» إسرائيلية من نتائج زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للمنطقة، مبالغ فيه، تماماً كما هي مبالغة الإشارة إلى «زيارة تاريخية» كانت متسبعة بـ«الإنجازات»، في الواقع، جاءت النتائج متباينة ومتشابهة، ويصعب فضل فشلها عن نجاحها، وإن كانت -في حلقها - دون السقوط المرتفحة للتوقعات الإسرائيلية. ربما تكون تل أبيب راضية عن مواقف بايدن، الرئيس الديموقراطي الذي ادار ظهره للقضية الفلسطينية ولللسطينيين، لكنّها خائبة من موافقه تجاه إيران، فيما جاءت نتيجة عملية التطبيع مع السعودية، التي كان يؤمل أن تكون إنجاز الزيارة، معطوية، على رغم تقدّم وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه، في سياق الإعلان المنزج للتطبيع مع العدو من السنّ إلى العلانية المطلقة. وفي ما يخصّ العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، أكدت الزيارة ما هو مؤكّد، وإن لم تتدّ التباينات بين الجانبين.

في اختبار النتيجة، لم تحمّل زيارة

»

لم تحمّل زيارة بايدن أيّ مفاجات، وتحديداً ما يتعلّق بإعلان التطبيع الكامل مع السعودية

»

إلى هؤلاء، فإن الالتزام بأمن المنطقة يعني مواجهة إيران؛ وإن لم يحدث ذلك، فهذا يعني إنقاع أميركياً. أمّا الالتزام بأمن المنطقة لمواجهة روسيا، فإنها تعدّ وليّ العهد السعودي، ويبحث في سياق الإعلان

الأميركي عن المنطقة. ويبقى أن التزام واشنطن ليس حازماً وغير يقيني كونه ينظر الترجمة العملية ليعطي تأثيره الفعلي، إذ إن ما بعد سطوة الولايات المتحدة في المنطقة، كما كانت عليه، ليس موقفاً يصدر عن «خيبات أمل».



لم تحمّل زيارة بايدن للكيان الإسرائيلي أيّ مفاجات (ف اب)

سينما

عروض عربية تضيء على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

مهرجان عمان السينمائي: أول فيلم .. أول حبّ



«خذني إلى السينما، يا مقر جعفر»



«بنات عبد الرحمة»، لزيد ابو حمدات

في نيون (سويسرا)، إلى جانب الروائية والكاتبة الأردنية سميرة خريس. أما لجنة تحكيم الأفلام الوثائقية العربية، فتتألف من منتجة الأفلام إيرين شالان، رئيسة دائرة المساهمة العامة في هيئة الإذاعة السويسرية، والمونتير فيل جندلي، ويشاركهما في التحكيم اصيل منصور الذي كتب وأنتج استخدام الفيلم كأداة» كما يشير على موقعه الإلكتروني، «الثورة العربية الإنجازات الأولى في صناعة الأفلام، وكما في دوراته السابقة، يخصص المهرجان دورته الحالية للأعمال الأولى في الإخراج والتعميل وكتابة السيناريو والمونتاج، من خلال أربع فئات تنافسية تمنح «جائزة الوسوسة السوداء»، بالإضافة إلى

على جوائز نقدية، بالإضافة إلى منحوتة «الوسوسة السوداء» التي صمّمها الفنان الأردني الراحل مهنا الدرة. كما سيصوت الجمهور لأفضل فيلم اجنبي.

نقاشات وورش عمل

ثمانية عشر مشروعاً ستشارك في منصات تقديم المشاريع التابعة لـ «أيام عمان لصنّاع الأفلام»، ستقام الاحتفال الاختتامي في 27 تموز (يوليو) 2022. سيحصل الفائزون

على جوائز نقدية، بالإضافة إلى منحوتة «الوسوسة السوداء» التي صمّمها الفنان الأردني الراحل مهنا الدرة. كما سيصوت الجمهور لأفضل فيلم اجنبي.

نقاشات وورش عمل

ثمانية عشر مشروعاً ستشارك في منصات تقديم المشاريع التابعة لـ «أيام عمان لصنّاع الأفلام»، ستقام الاحتفال الاختتامي في 27 تموز (يوليو) 2022. سيحصل الفائزون



«كوسا راءا، لمونيا عمك»

المشاريع، تشمل قائمة أعضاء لجنة التحكيم المخرج الفلسطيني رشيد مشهوراي، والمنتجة اللبنانية مريم ساسين، والمستشار الثقافي محمد بن جبور، والقيمة الفنية رين فضاء، والمثلة ركني سعد. هذا العام، يختبر المهرجان أداة جديدة لدعم صنّاع الأفلام: سوق عمان للأفلام التي تعد مساحة مخصصة لربط صنّاع الأفلام بالممولين المحتملين والشركاء والموزعين وكقاعدة انطلاق للمشاريع التي تصل إلى وجهتها النهائية أي الجمهور.

العروض المشاركة

52 فيلماً (إنتاج 2020 – 2021) شاركت في إنتاجها 29 دولة، ستتنافس في أربع فئات مختلفة. في هذه الدورة، يستضيف المهرجان ثلاثة وثلاثين مخرجاً، ضمن مجموعة من الضيوف الأجانب، يمثلون أفلامهم ويتحاورون مع الجمهور بعد كل عرض، يضم برنامج المهرجان أيضاً قسم «الأول والأحدث» الذي يستعرض الرحلة السينمائية لمخرج مخضرم هذا العام، يلقي المخرج المصري يسري نصر الله الضوء على تطور أسلوبه ونهجه في صناعة الأفلام على مدى السنوات، ويستضيف الحدث مهرجان الفيلم الفرنسي -العربي» للسنة الثانية على التوالي، ضمن قسم خاص هو «موعد مع السينما الفرنسية - العربية»، سيعرض الأخير أربعة أفلام طويلة، إما فرنسية أو من إنتاج مشترك مع فرنسا، إضافة إلى أربعة أفلام قصيرة، تنظم العروض في دور سينما السيارات في منطقة العبدلي التي أقيمت خصيصاً للمهرجان، بالإضافة إلى المسرح المكشوف في «الهيئة الملكية للأفلام»، وتاج سينما».

ستريمينغ

قصة كفاح عائلة سورية في اللجوء

«الحلم الكندي»

بطعم الشوكولا!



عبدالرحمة جاسم

في عام 2000، كانت الدراما السورية لا تزال تشقّ طريقها بقوة. استمتع الجمهور بالثنائي يارا صبري والراحل حاتم علي (1962-2020) في مسلسل «نوار» (إخراج سليم الكريدي)، نجح الثنائي في رسم قصة حب اجتماعية ممتعة مع العلم أنّ الثنائي كان قد التقى قبل أربعة أعوام في مسلسل لم يكتب له نجاح كبير هو «الغريب والنهر» (1996)، إخراج هشام شربتجي. بعد أكثر من خمس وعشرين عاماً على اللقاء الأول، يجتمع الثنائي اليوم في فيلم Peace by Chocolate الكندي للمخرج جونathan كيسير المبني على قصة حقيقية حول عائلة الهدهد السورية التي تأخذ لجوءاً إنسانياً في أنتغونيش (مقاطعة نوفا سكوتيا) في كندا. الفيلم من بطولة حاتم علي بدور الوالد عصام، ويارا صبري بدور والدة شهناز، فيما تولى أيهم أبو عمار دور الابن الشاب عصام. وقد تضمّن الفيلم ظهوراً خاصاً لرئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو مؤدياً مقابله الحقيقية مع عائلة الهدهد عام 2016.

بروي الفيلم حكاية العائلة السورية مهددة التي تصل إلى كندا للعيش في قرية صغيرة تدعى أنتغونيش. لم تات هجرة آل الهدهد بهبو، بل بتأثير من الأزمة السورية. سكن هؤلاء في مخيمات اللاجئين في لبنان قبل حصولهم على الإقامة الكندية. سرعان ما يبداً أفراد العائلة بالبحث عن عمل. يتكّن الوالد عصام (حاتم علي) على صناعة الشوكولا كونه كان يمتلك معملأ لصناعة الشوكولا في سوريا قبل تعرضه للدمار. هو يعاني في البداية إيجاد عمل لشروعه، سرعان ما يحصل عليه من السكان المحليين، خصوصاً فرانك (مارك كاماتشو) وزوجته زاريا (كاترين كيركاتريك) اللذين يظهرهما الفيلم محبين متعاونين معه، راغبين في مساعدته. في الوقت نفسه، يعاني طارق (أيهم أبو عمار) تلميذ كلية الطب في جامعة دمشق، من عدم قدرته على ممارسة المهنة، أو على الأقل إكمال دراسته في الجامعات الكندية لأسباب إدارية وتقنية، ما يجعله يقتر التعمار مع والده في إنتاج عمل العائلة الخاص. يتطور الأمر لاحقاً مع نجاح العائلة في صناعة الشوكولا وإنشاء متجر ومعمل ناجح اسمه Peace by chocolate. هذا النجاح يجعل الرئيس الكندي جاستن ترودو يحتفل بهم كمهاجرين ناجحين. حاكياً أنهم مثال على «الحلم الكندي» الفكرة المشابهة لفكرة «الحلم الأمريكي».

أثباتاً، وقع الكندي جونathan كيسير على كثر عبر مؤيديه الرئيسيين حاتم علي، يارا صبري واللغني والممثل الشاب أيهم أبو عمار، ولو أنّ أبو عمار ليس بمستوى صبري أو علي الأدائي لخبرتهما العالية، لكنه استطاع أن يؤدي بحرفة أمامهما، وذلك ينسج تماماً بمدى تطور الدراما السورية ومقدرة المدرسة السورية الأدائية، وإن أثرت الأزمة كثيراً عليها. لذلك يمكن اعتبار الفيلم نجاحاً لناعية ممثليه الرئيسيين، فإداه الخرج والممثل السوري الراحل حاتم علي يليق بسعته، إنه فعلياً يشعر المشاهد كما لو أنه أمام ذلك الرجل المهاجر الذي لا يجيد الإنكليزية، لكنه يجيد «الحياة»، والعمل والإنتاج، يندمج بسهولة داخل المجتمع، لأنه لا يطبق الجلوس بدون عمل وقبول الإحسان من أحد حتى ولو كان الدولة الكندية. الأداء نفسه قدمته يارا صبري، وإن كانت مشاهدتها أقل، وقد حافظت على دور المرأة والأم العربية التي تقف بجوار عائلتها وزوجها وتحميها بالطرق التي تجيدها. يستحق الفيلم المشاهدة كون القصة حقيقية تسمى، على كفاح عائلة سورية في مجتمع غريب نسبياً، مع محافظتها على تقاليدها وعاداتها، لا بد من الإشارة هنا إلى الخسرة الكبيرة التي مني بها المجتمع السوري مع هجرة الطبقة الوسطى عن البلد كون الطبقة الوسطى الصناعية/الزراعية هي التي تحمي المجتمع وتؤسسه وتشكله.

على الرغم من ارتكازه إلى قصة حقيقية، يعاني الفيلم من إشكالية أنه لا يصور المشهد كاملاً. على الرغم من نجاحها في أعمالها، إلا أنّ عائلة الهدهد لم تصل إلى النهاية السعيدة التي يقدمها الفيلم. طارق مثلاً لم يستطع حتى الآن أن يدخل كلية الطب الكندية، وإن أظهره الفيلم صفتة «متحدثاً داعماً» (motivational speaker) في مؤتمرات وجامعات متعددة للحدوث حول تجربته الناجحة وتحوله إلى مهاجر «مثالي». ولا يمكن إغفال النزعات العنصرية السائدة في المجتمعات الغربية، فالفيلم لا يضعها تحت المجهر، مع أنّها مشكلة كبيرة وحقيقية لجميع الوافدين على المجتمعات الغربية. باختصار هي نهاية «هوليوودية» تقدم صورة جميلة حول الهجرة صفتها «حلماً» و«خالصاً»، لكنها صورة ناقصة، تحتاج أن تكتمل، كي يفهم هذا المهاجر أنه لم يأت إلى «الجنة»، وبأن الخمر والعسل لا ينتظرانه هناك البتة.

«سلام الشوكولاتة» على «شاهد»

و«سعاد» للمصرية إبتن أمين، و«سولا» للجزائري صلاح اسعد الذي يقارب موضوع الأمهات العازبات، و«أطياف» للمتونسي مهدي هميلي الذي لا يتعد عن الحايومات في المجتمع التونسي من خلال الودة تحلم بتحقيق حلم ابنها باحتراف كرة القدم، لكنها تدخل السجن بتهمة «الزنا»، وأخيراً، تشارك الصومال بـ «زوجة حفار القبور» لخضر ايدروس احمد.

الاعمال العربية

سنة أفلام وثائقية تخنافس في «مسابقة الأفلام الوثائقية الطويلة العربية»، من بينها ثلاثة من لبنان. «فياسكو» لنينكو لا خوري، الذي يسجل فيه المخرج مذكراته على مدى عقدين ويتوغل في تفاصيل حياته العائلية والاجتماعية، ويعيد عرضها في محاولة للتحكم على الصورة النمطية للشباب المثالي، وهناك «فلسطين الصغرى، يوميات حصار» لعبد الله الخطيب الذي يقدم يوميات مصورة عن الحياة في مخيم اليرموك، أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في سوريا، و«السجناء الزرق» لزينة دكاش وهو فيلمها الثالث عن المساجين في لبنان. بالإضافة إلى لبنان، تقدم المخرجة التونسية إيناس مرزوق فيلمها «معاشيش» الذي يقارب ظاهرة اجتماعية تختل في علاقات زواج في مدينة الأقصر (جنوب مصر) بين مصريين واجنبيات أكبر منهم سناً، فيما يتتبع المصري نبيل الشاذلي في فيلمه «تمساح النيل» قصة حياة وصعود بطل السباحة العالمي عبد الطلiff أبو هفف، ومن العراق فيلم «خذني إلى السينما» لياقر جعفر.

الاعمال الأجنبية

أربعة أفلام من لبنان من أصل 16 فيلماً قصيراً تشارك في «مسابقة الأفلام العربية القصيرة»: «أصداء» لجوليان قبرصي، و«جنة» لكريس العاقوري، و«كان في مكان» لنرجس رفيق كريم، و«يا ميجانا» لمهدي موسوي. كما يشارك ثلاثة من مصر هي: «18/11» لمدحت ماجد، و«شارع شامليون، تأملات مدنية» لآسام إبراهيم، و«ما كان الشجر أزرق» لعمرى اليوسفي. ومن فلسطين، يعرض «بانغوستان» لمحمد منصور، ومن الجزائر «صوت أمي» لمراد حملة، ومن العراق «غير ملعن» لحمد الغضبان، ومن المغرب «المرأة والفينوس» لآمين بن موسى. وهناك خمسة أفلام من الأردن هي: «ذاكرة بديلة» للين عبده، و«الروى» لجانا السدر، و«المهمة» لمحمد دباس، و«شؤون يافاوية» لزين وهبة، و«شذا» لكرم عوضان.

إلى جانب جائزة الجمهور الذي تعرض فيها مجموعة من الأفلام الأجنبية، يضرب المهرجان لنا موعداً مع السينما الفرنسية العربية، إن يقدم أربعة أفلام عربية لكن من إنتاج فرنسي أو إنتاج فرنسي مشترك مثل: «الإبحار في الجبال» لكرم عيدون، و«أم طيبة» لحفصية حرزي، و«أنت تشبهني» لدينا عامر، إلى جانب فيلم «النهر» لميسون الباجه جي من العراق،



على بالي



اسعد ابو خليل

هكذا، وبخفة وهزل، اعترف جون بولتون (مستشار الأمن القومي السابق في عهد ترامب) في مقابلة تلفزيونية بأنه كان ضالعا في التحضير لانقلابات في العالم، ليس من مفاجأة أو سر في الاعتراف. لم تتوقف أميركا منذ الحرب العالمية الثانية عن انتهاج خط: المحافظة على كل الانظمة المطبوعة - مهما كانت متوحشة وظالمة - والعمل الدؤوب على تغيير الأنظمة التي لا تكون مطبوعة مهما كانت نزيهة وديموقراطية ومسالمة، سياسة أميركا الخارجية هي مدرسة في السياسة الواقعية في العلاقات الدولية: ليس من مبادئ ثابتة أو عقيدة ما، ولا حتى معاداة الشيوعية. لم تجر انتخابات في العالم منذ الحرب العالمية الثانية لم تتدخل فيها أميركا. لا نتحدث هنا فقط عن انتخابات العالم الثالث بل حتى عن الانتخابات في الدول الأوروبية واليابان وكوريا الجنوبية. أميركا سعت - ولا تزال - منذ الحرب العالمية الثانية إلى فرض سيطرتها العالمية بأي ثمن ومن دون اعتبار للحياة والرغبات لشعوب العالم. جولة بايدن نموذجاً: يزور بايدن دولة اعتبرها دولة مارقة ووصف حاكمها بأن ليس له من صفة حسنة. هو يذهب من أجل عقد معاهدات أمنية مع الدولة الأكثر استبداداً في العالم. هو يتدزّع بإسرائيل: بأن مرضاته لحاكمي السعودية والإمارات هو من أجل إسرائيل التي تكن مودة خاصة للحاكمين. لا، هي مصلحة الإمبراطورية الأميركية في مساندة طغاة يتمتعون بأفضل الصفات: صداقة وتحالف مع إسرائيل وخضوع للإملاءات الأميركية في الصراعات الدولية. أميركا هي المسؤولة أكثر من غيرها عن معظم الحروب والقلاقل والنزاعات على كوكب الأرض منذ الحرب العالمية الثانية. لقد تنافست أميركا مع شرور الاستعمار الأوروبي الغربي. هي ورثته وبنت عليه، لكن من خلال بروباغاندا فاعلة. جون بولتون يزوه بالعمل على تغيير الأنظمة، وليس هناك من نظام في العالم استبدلته أميركا بأحسن منه. ولا استثناء لهذه القاعدة. ولو كان هناك نزاع بين دولتين، اليقين بأن أميركا ستساند الأسوأ بينهما. «واشنطن بوست» تبرمت من اعتراف بولتون، قالت إنه يضرب الأنظمة، وليس هناك من نظام في العالم استبدلته أميركا بأحسن منه. ولا استثناء لهذه القاعدة. حسن النية، تقول ب «احتلال إيراني»؟



نسخة قصيرة كانت هذه الدورة من «مهرجانات بيت الدين» التي قدمت امسياتها مجاناً للعموم في ظل الوضع الاقتصادي المتردي. بعد فرقة Les Cordes Résonnantes (الاورتار الرنانة) المتخصصة في موسيقى عصر الباروك، التي افتتحت الحدث، ثم امسية عازفة العود والمغنية المتخصصة في الموسيقى الشرقية والصوفية والطرب الاصيل داليت جنور، اختتم المؤلف وعازف البيانو اللبناني في مانوكيان (انور عمرو - اف ب) اوله من امس اماسي المهرجان. وبينما احتجت «مهرجانات بيلوس» هذه السنة أيضاً، اختتم عازف البيانو اللبناني - الفرنسي سيمون غريشي امس ليالي «بعلبك» التي كانت حفلاتها أيضاً قليلة ومحددة الطابع بشك أساسي

صورة وخبر

المفكرة



ال «هربية»... ثلثين المراجحة؟

■ «هربانين؟ لوين؟ إيه ارجعوا، ارجعوا، بطل فيكن تهربوا، رح بلش بكل واحد فيمكن، بطل في وقت. هلق فينا أو بيتهني كل شي وما بقا فينا نحكي... منرجع منهرب من جديد أو منواجه ومنحكي...». هكذا، يعرف المخرج شادي الهبر (الصورة) عن مسرحيته الجديدة «هربية» التي ستعرض على خشبة «مسرح المدينة» في 23 تموز (يوليو) الحالي. خلال العرض، سيتم تخريج الدفعة الـ 17 من دورة «إعداد ممثل ومخرج مسرحي» التي استمرت تسعة أشهر في «مسرح شغل بيت» بإشراف الهبر. «هربية» من تأليف وتمثيل الطلاب المشاركين، وهم: سلمى الفتيح الشيخ، تاتيانا الحاج، رانية كحيل، فادي بدر، ليس زيدان، مروان ناصر، راشيل قاصوف، محمد القويدر، جميل سراج، ريم علوه، مهدي دريس، سماح البواب وماري بل سميديان.

مسرحية «هربية»: السبت 23 تموز - س: 20:00 - «مسرح المدينة» (الحمرا - بيروت). للاستعلام: 01/753011

يا عيني غ البلدي

■ تنظم «جمعية شباب الرجاء» سوقاً مجتمعياً متنقلاً للمنتجات الزراعية بعنوان «يا عيني غ البلدي»، في «الحديقة العامة» في البترون (شمال لبنان). الحدث الذي يُقام بالشراكة مع «جمعية فينيسيا للقديس شربل» البولندية و«مؤسسة الإنماء الشامل» و«المركز البطريركي للتنمية البشرية والتمكين»، في 30 تموز (يوليو) الحالي، يتضمن أنشطة ترفيهية ورياضية وتراثية وفنية. مشروع السوق المجتمعي الممول من قبل «تعاونية التنمية» التابعة لوزارة الخارجية البولندية.



يهدف إلى «تحسين الأوضاع المعيشية لصغار المزارعين وزيادة الشبيبة اندفاعاً والفلاحين قوة للثبات في أرضهم».

«يا عيني غ البلدي»: السبت 30 تموز - س: 9:00 - «الحديقة العامة» في البترون (شمال لبنان). للاستعلام: 81/454511

الرفيق خالد ناظر كن بالدامور

■ بعد غياب استمر ثلاث سنوات بسبب الأحداث التي عصفت بالبلاد وانتشار وباء كورونا، يعود الفنان اللبناني خالد الهبر (الصورة) ليلتقي جمهوره في حفلة يحييها في 22 تموز (يوليو) الحالي في منتجع «باردامور». ترافق



الهبر فرقة موسيقية مكوّنة من: زياد سحاب (عود)، ريان الهبر (بيانو)، أسامة الخطيب (باس)، نضال أبو سمرا (ساكسوفون)، وليد ناصر (طلبة) وسلمان بعلبكي (رق). أما الكورال، فيتألف من مهنا جحا وإيلي سعد. الفنان المعروف بالتزامه السياسي وخطه الثوري ودفاعه عن الإنسان المضطهد أينما كان، سيغني أعمالاً يعشقها الجمهور ويحفظها عن ظهر قلب، ومنها: «غنية عاطفية»، «شارع الحمرا»، «رئيس الجمهورية» و«بشارة». وستكون هناك حصة لأعمال أطلقها في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات بالإضافة إلى عناوين جديدة.

حفلة خالد الهبر: الجمعة 22 تموز Bar D'amour Beach - س: 21:30 - (الدامور). للاستعلام: 76/954983

العتين تفتح «دفاتر مايا»

■ في مناسبة اليوم المخصص للفن والحرفيين، يُقيم «بيت جدي - العتين»، في 23 تموز (يوليو) الحالي عرضاً لفيلم «دفاتر مايا» (Memory Box) - 102 د) للمخرجين اللبنانيين جوانا حاجي توما وخليل جريج. على الرغم من أنه لا يتحدث مباشرة عن الحرب، يعكس الشريط الإرث المؤلم للحرب الأهلية

اللبنانية وصورها القاسية التي ما زالت عالقة في ذهن كل من خبر مأسيتها واضطر للهرب منها. يتناول الشريط الذي رُشح لجوائز عدة في مهرجانات أجنبية، قصة «مايا» المرأة اللبنانية التي انتقلت إلى العيش مع والدتها المقيمة في كندا، قبل أكثر من 30 عاماً، بصحبة ابنتها المراهقة «اليكس» في مونتريال. عشية عيد الميلاد، يتلقين شحنة غير متوقعة في داخلها دفاتر وأشرطة كاسيت وصور، كانت قد أرسلتها «مايا» عندما كانت لا تزال تعيش في بيروت، إلى أعضائها صديقاتها التي هاجرت إلى فرنسا عام 1982. في الفيلم (إنتاج شركة أبوط - بيروت Haut et court و Microscope - فرنسا/ كندا)، ترفض «مايا» فتح الصندوق أو مواجهة ذكرياتها، في مقابل حماسة ابنتها للغوص في هذا الأرشيف واكتشاف أسرار والدتها. هكذا تدخل «اليكس» في رحلة ما بين الخيال والواقع، وتغوص في عالم مراهقة والدتها الصاخبة والعاطفية خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وتكتشف ألعاز الماضي الخفي.

عرض «دفاتر مايا»: السبت 23 تموز - س: 20:00 - «بيت جدي - العتين» (المتن الشمالي). للاستعلام: 04/296603



رأس المال

في
العدد

02

ماهر سلامة
«الدولة» الشاملة
لا تعالج المرض

04

سامي زغيب،
حسين شحيتو
نموذج اقتصادي
أكثر تدميراً

05

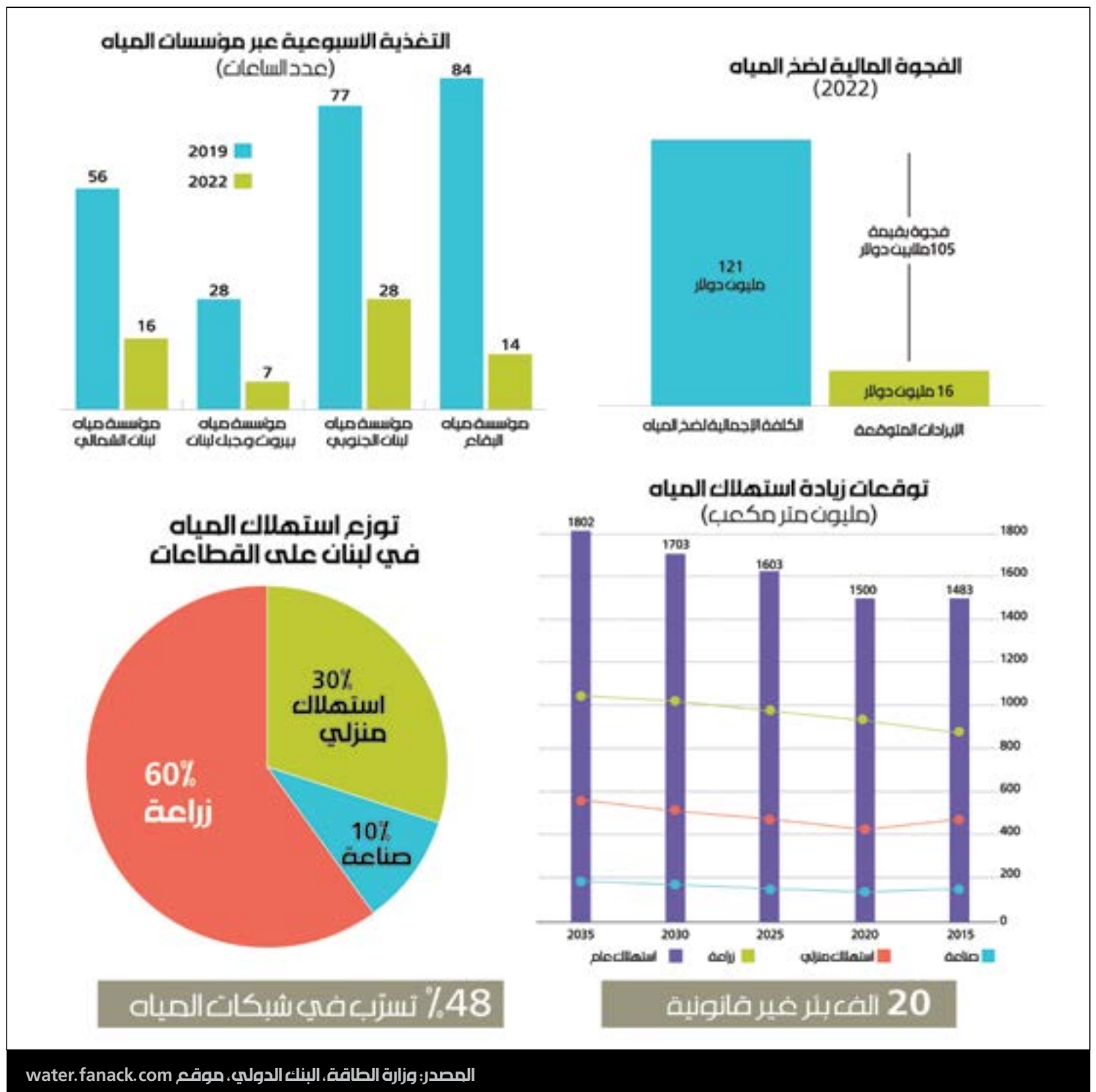
حسين رمال
لبنان «قصر هائي»
سكانه عطشى

07

سيرغي كاراغانوف
نحو شراكة أوراسيا
الكبرى

08

زيد حافظ
مبادرات الدمار
الشامل



«طوارئ مائية»: لا استثمار ولا تشغيل

مرات وذلك على اعتبار أن عدد السكان ازداد بشكل طبيعي (وهذه الحسابات لم تأخذ في الاعتبار النمو السكاني الهائل بسبب النازحين السوريين). الطلب على ري المساحات الزراعية سيبلغ 1900 مليون متر مكعب مقارنة مع 900 مليون متر مكعب حالياً بسبب زيادة المساحات الزراعية من 110 آلاف هكتار إلى 280 ألف هكتار. أما الطلب الصناعي على المياه فسيزداد من 150 مليون متر مكعب حالياً إلى 400 مليون متر مكعب. كل هذه الأرقام احتسبت في فترة ما قبل الأزمة. وما قبل النزوح السوري الكثيف إلى لبنان. لكن هذا الأمر لا يغيّر في النتيجة: ثمة أزمة مشتقة نسبياً من أزمة الكهرباء، إنما هي أكثر فتكاً لأنها مرتبطة بصحة المقيمين، إذ بدأنا بالفعل نشهد حالات صحية ناتجة من تلوث المياه كما يحصل اليوم في طرابلس، وقبلها في الكفير، من إصابات بالتهاب الكبد الفيروسي (أ)، وبمرض الصفيرة... وهو أمر سيتفاقم مستقبلاً، فضلاً عن تدني مساحات الزراعات المروية، والتلوث الناتج من الاستخدام الصناعي المكثف للمياه.

وزارة الطاقة والمياه إلى أن العجز المائي يبلغ 690 مليون متر مكعب في فترة الشحائح (من تموز لغاية تشرين الأول). إذ كان الطلب على استهلاك المياه في هذه الفترة يبلغ 985 مليون متر مكعب، فيما الموارد المتوفرة لا تزيد عن 295 مليون متر مكعب (يتم تغطية الجزء الأكبر من العجز عبر المياه الجوفية التي باتت مستنزفة عبر أكثر من 20 ألف بئر جوفية بشكل غير قانوني في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان حيث يعيش ويعمل أكثر من نصف سكان لبنان في هذه المنطقة ويتحملون فيضانات الشتاء المدمرة، والمياه الريدية أو باهظة التكلفة» وفق ما ورد في تقرير للبنك الدولي). والتقديرات تشير إلى أن الطلب الاستهلاكي في الفترة المذكورة، سيزداد في عام 2040 إلى 1955 مليون متر مكعب ما سيزيد العجز إلى 1660 مليون متر مكعب. وهذه الزيادة في الطلب موزعة على ثلاثة قطاعات: الطلب على استهلاك الأسر سيرتفع من 500 مليون متر مكعب سنوياً إلى 1100 مليون متر مكعب سنوياً، أي بنحو 2,2

المائية المتاحة حالياً على كل المقيمين بفعالية وكفاءة. لم يعد ممكناً، بل يكاد يصبح مستحيلًا. ففي السنوات الماضية كان المقيمون في لبنان يغطون النقص في إمدادات المياه من المؤسسات الأربع، بواسطة القطاع غير النظامي، أي الخزانات المتجولة، فبحسب أرقام وزارة الطاقة والمياه، كانت نسبة التسرب في شبكات المياه (التسرب بسبب عدم الكفاءة والترهل والتعديلات) تبلغ 48%. أي أن الهدر يفوق 200 مليون متر مكعب، إلى جانب هدر من نوع مختلف يكمن في ترك أكثر من مليار متر مكعب من المياه السطحية الجارية تصب في البحر بلا استثمار. ولكن الهدر أصبح أكثر تعقيداً. عندما بدأت الخطط المقترحة لزيادة الموارد المائية المتاحة تتحول إلى صفقات بخلفيات زبائنية وبيئية، إذ أتى الأمر إلى تعطيل متعمد للاستثمار في هذا القطاع والذي لم يكن أصلاً أولوية لدى الحكومات المتعاقبة، إلا أنه تعزز هذا الاتجاه بفعل نقص الموارد المالية اعتباراً من عام 2011 لغاية نهاية عام 2019. في ظل هذه المعطيات، تشير أرقام

تشغيل مولدات الضخ، ثمة فجوة مالية في المؤسسات الأربع بقيمة 105 ملايين دولار، أي ما يعادل 3100 مليار ليرة من أجل إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً. وهذا الرقم وحده يمثل 86% من مجموع الكلفة التشغيلية في المؤسسات الأربع، و هو يعادل 62 ضعفاً الاعتمادات الملحوظة لموازنة الطاقة والمياه، ويمثل نحو 6% من مجمل اعتمادات مشروع موازنة 2022 البالغة 49416 مليار ليرة. وهذا المبلغ يأتي رغم رفع تعرفه المياه السنوية لعام 2022 من 320 ألف ليرة إلى 970 ألف ليرة، إلا أن الإيرادات المتوقعة من هذه التعرفة ما زالت بعيدة جداً عن الكلفة بسبب ارتفاع كلفة التغذية بالتيار الكهربائي، إذ يترتب على المؤسسات الأربع أن تتكبد 97 مليون دولار إضافية أو ما يعادل 45 سنتاً مقابل كل كيلوات/ ساعة، من أجل العودة إلى معدل تغذية يبلغ خمس ساعات يومياً، أي إلى أقل من المعدلات السابقة للأزمة. وهذا يعني زيادة بقيمة 4,5 مليون ليرة سنوياً على نحو 700 ألف مشترك. في ظل هذا الوضع، فإن ما كان يفترض القيام به من أجل إعادة توزيع الموارد

كان يفترض أن يركز لبنان على زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الجوفية والسطحية ليكون قادراً على تغطية العجز المائي وتلبية حاجات استهلاك الأسر وقطاعي الزراعة والصناعة. قبل الأزمة، كانت 80% من الأسر في لبنان تعاني من نقص أسبوعي في المياه صيفاً، و50% من الأسر تعاني من النقص الأسبوعي شتاءً. أما اليوم، فقد ازداد النقص حدة في الكمية والوتيرة بسبب مفاعيل الانهيار النقدي والمالي والمصرفي على ميزانيات مؤسسات المياه الأربع في لبنان (مؤسسة مياه لبنان الشمالي، مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، مؤسسة مياه البقاع). وبحسب أرقام مصدرها وزارة الطاقة، فقد انخفضت إمدادات المياه الأسبوعية من هذه المؤسسات بمعدل 73%. وكان أكبر الانخفاضات في البقاع بنسبة 83% يليها في بيروت وجبل لبنان بنسبة 75%. وفي الشمال بنسبة 71% ثم في الجنوب بنسبة 64%. لا داعي لتفسير انعكاس هذا الأمر على انقطاع المياه في المدن والقرى، إنما سببه المستجّد هو كلفة

«الدولرة» الشاملة: علاج العوارض لا ينهي المرض



(نار طلاك نار - النوبيا)

ماهر سلامة
والمعنى هذه العملية، لجا بعض الاقتصاديين إلى إجراء مقارنة بين نسبة التعاملات الاقتصادية الجارية بالعملة الأجنبية، مع التعاملات الجارية بالعملة المحلية. ولعل أكثر المعاملات الاقتصادية التي يمكن ملاحظتها بدقة هي المدخرات في المصارف، لذا تمعّد نسبة الودائع المعتمّدة بالعملة الأجنبية، من إجمالي الودائع الموجودة لدى المصارف، مؤشراً مهماً لقياس مدى «الدولرة» في الاقتصاد.
مبدئياً، هناك نوعان من «الدولرة» النوع الأول يهدف إلى استبدال الأصول، بمعنى استبدال وظيفة النقد كاصل حافظ للقيمة، ويتجه الفاعلون الاقتصاديون إلى هذا الخيار، عندما تصبح الظروف الاقتصادية التضخّمية، عائقاً كبيراً أمام قدرة العملة المحليّة على الاحتفاظ بقيمة الثروة، فيصبح العمل الآمن لهم، نقل ثرواتهم إلى العملة الأجنبية الأكثر استقراراً. بهذه الطريقة تستخدم «الدولرة» كأداة للهروب من المخاطر التي قد تتعرض لها وظيفة العملة المحليّة كحفاظة للقيمة.
أما النوع الثاني، فيهدف إلى استبدال العملة المحليّة كوسيلة للتبادل التجاري، وهو ما يحدث عندما تصبح مخاطر تغير قيمة العملة المحليّة كبيرة جداً، وقد تسبب لإطراف المعاملات خسارات كبيرة. في هذه الحالة يتجه الفاعلون الاقتصاديون إلى اعتماد وسائل تبادل بديلة عن العملة المحليّة، لأنها تمخّز بان مخاطر اعتمادها أقل من مخاطر العملة المحليّة، وغالباً ما تكون العملات الأجنبية هي تلك الوسائل المشكّلة

في هذا النوع من «الدولرة»، أنه عند دخول الاقتصاد في هذه الحالة، أصبح العودة إلى العملة الوطنيّة صعبة جداً.
إلا أنّ الفصل بين مدى «الدولرة»، أو نسبتها، مهم أيضاً، فالدولرة قد تكون تحت الأمر الواقع (de facto)، أي أنها لم تنظم بقرار رسمي، في هذه الحالة تكون محدودة، تجري على أرض الواقع من دون أن تكون مؤقّنة. ويكمن «للدولرة» أن تكون شاملة، وفي هذه الحالة تتخلّى الدولة عن عملتها وتقوم بالانتقال كلياً إلى العملة الأجنبية، فتصبح إيراداتها من جباية الضرائب والرسوم والاشتراكات كلها بالعملة الأجنبية، وتتحوّل كل ديونتها إلى العملة الأجنبية.

من مظاهر الأزمة

الدولرة في لبنان ليست ظاهرة جديدة، بل هي تعود إلى ما قبل بداية نظام الطائف، وهي كانت دائماً تعبر عن استبدال الليرة

التخلّي عن السيادة النقدية يعني الصرف في المزيد من التبعيّة الخارجية على عمق تجاوز التبعيّة التي وضعا فيها نظام تثبيت العملة

سعر الصرف، وبالتالي زيادة الاعتماد على الدولار في الاقتصاد. فالمودع يعرف أنّ أي انخفاض في قيمة الليرة، يعني أنه سيقدّر قدرته الشرائية بشكل مساو لانخفاض الليرة، لأن معظم الاستهلاك في البلد قائم على الاستيراد (تشير التقديرات إلى أن 90% من الاستهلاك مستورد). لذا، فضل المودع أن يبقى على مذكراته بالدولار لتجنّب هذه الخسارة (بيد أنه لم يتوقّع أن المصارف ستسيء إدارة الودائع بالشكل الذي حصل، ولهذا الأمر بحث آخر).

وفي المرحلة الأخيرة، أي منذ انفجار الأزمة في نهاية عام 2019، لم يعد إجراء المعاملات التجارية بالدولار في السوق أمراً سهلاً، لأن سعر الدولار مقابل الليرة أصبح كثير التقلّب، بمعنى أنه لم يعد أمراً سهلاً لتسديد الحساب في مطعم أو في المحلات التجارية بالدولار (في معظم الحالات) بسبب صعوبة الاتفاق على سعر الصرف بين الزبون وصاحب المحل، وذلك لأن سعر الصرف يتغيّر كل نصف ساعة تقريباً. السبب وراء ذلك كله أن التسعير للمستهلك بالدولار لم يكن مقوّناً رغم أنه قبل الأزمة كان التسعير بالدولار رائجاً من دون أن يعكس مشكلة الفلّة في ظل سعر الصرف ثابت، بل كان متاحاً للجميع تحويل الدولار إلى ليرة والليرة إلى دولار على سعر الصرف الثابت، لكن في الفترة الأخيرة برزت ظاهرة جديدة في الأسواق، وهي العودة إلى التسعير بالدولار، وكان أبرزها إصدار وزير السياحة قراراً بالسماح للمؤسسات السياحية بتسعير سلعها وخدماتها بالدولار. فقد فتحت هذا القرار باباً أمام كل المؤسسات لاعتماد هذا الإجراء، وبالتالي نشط انتقال «الدولرة» من هدف استبدال الأصول إلى استخدام العملة كأداة لإجراء المعاملات التجارية، وهي خطوة يصعب التراجع عنها.

نخه عن الاستقلاليّة

تتعدّد الأبحاث والدراسات التي حاولت تحديد ما إذا كانت الدولرة، بما فيها الدولرة الشاملة، مفيدة للاقتصاد أم لا. والنتائج تختلف بين تلك الدراسات، فمنها ما يقول إن انعكاسات «الدولرة» على الاقتصاد غير مؤثّرة، إذ إنّ اتفاق الطائف، وهذا الأمر هو تطبيق للنظرية التي تقول إن الدول «الدولرة» كوسيلة لاستبدال وكفاءة للتبادل هو أمر يصعب التخلّص منه. لذا، يمكن القول أنّ «الدولرة» والأداء الاقتصادي، حيث أظهر أن بنما، الدولة التي اتجهت إلى «الدولرة» الشاملة، لم تشهد تحسّناً إضافياً في اقتصادها، بين عامي 1970 و1998، مقارنة مع الدول المرجعيّة غير «الدولرة»، كما أن الصدمات الخارجيّة كان لها آكلاف أكبر على الاقتصاد «الدولر» في بنما. في المقابل تظهر دراسات أخرى أنّ الدولرة ساعدت بعض الدول في السيطرة على التضخّم. واقعياً «الدولرة» الشاملة تعني التخلّي عن دور السياسة النقدية الوطنيّة في أي بلد. إذ يفقد المصرف المركزي دوره كممسؤول أساسي للاقتصاد، كما يفقد فعالية أدواته النقدية، التي يمكن من خلالها أن يحفّز السوق ويحقق أهداف معدلات التوظيف التي يضعها كل سنة. ويفقد المصرف المركزي كذلك وبقته الأقوى وهي أرباح صك العملة (Seigniorage). أي الأرباح التي يحققها البنك المركزي، بصفته

الدولرة في لبنان ليست ظاهرة جديدة، بل تعود إلى ما قبل بداية نظام الطائف، وهي كانت دائماً تعبر عن استبدال الليرة كاصل يحفظ القيمة بعملة أخرى

محكراً لوظيفة إصدار النقد (بشكل مسيطر، هي الفرق بين كلفة طباعة الورقة النقدية وقيمتها الحقيقية). والأهم من كل ذلك، تعني «الدولرة» الشاملة التخلّي عن السيادة

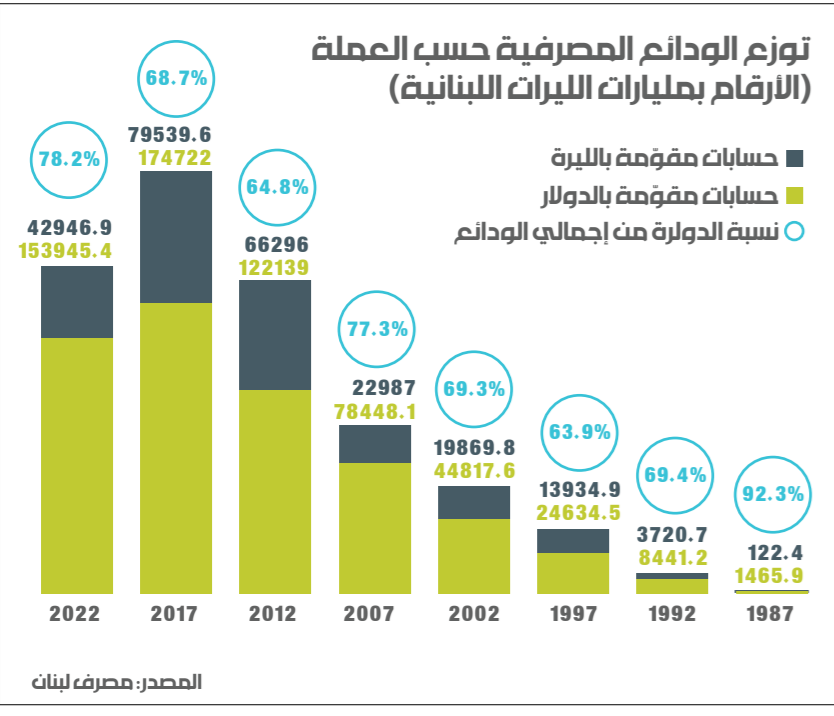
مؤشّر

بيع الأصول من أجل الغذاء والطبابة

القت الأزمة بثقلها على العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية. يظهر هذا الأمر من خلال مؤشرات عمدة، مثل قدرتهم في الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والكهرباء، وغيرها. إلا أنه يمكن معرفة مدى وطأة الأزمة من خلال متابعة البيانات إدارة الأزمة. فمع تآكل القدرة الشرائية للأجور، أصبح على العاملين في مختلف القطاعات إيجاد مصادر جديدة للحصول على ما يكفيهم من غذاء، ومسكن وأموال أساسيّة للحياة. وأحد المصادر البديلة التي استخدمها العاملون هي استخدام مدخراتهم أو بيع أحد أصولهم للحصول على سيولة تساهم في قدرتهم على تعويض جزء مما خسروه بسبب انخفاض قيمة أجورهم.

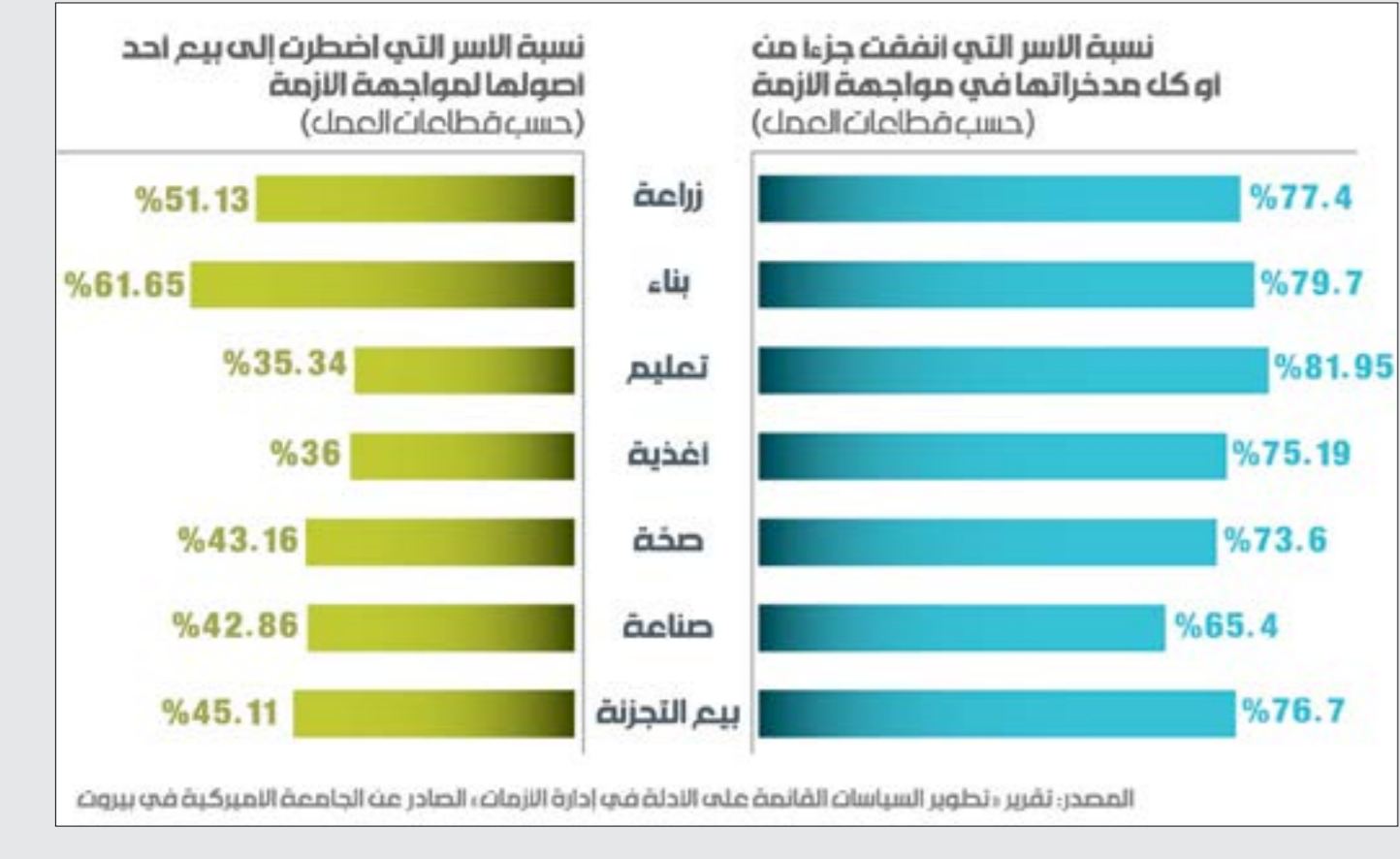
ارتفع معدّل الأجور الوسطي بنسبة 134% منذ عام 2019 حتى اليوم، إلا أن ذلك ليس كافياً لتغطية الغلاء في المعيشة. إذ بلغ التضخّم التراكمي منذ ذلك الوقت نحو 1000%. بمعنى آخر، الإجراء الحقيقيّة تآكلت بشكل هائل وهذا الأمر استدعى الأمر إلى اتخاذ إجراءات طارئة لإبقاء قدرتهم على استهلاك المواد الأساسية التي يحتاجونها للعيش. هذا الأمر جعل العديد من الأسر تتخلّى عن المدخرات التي تركوها جانباً في الماضي أو أصول كانت تعتبر جزءاً من ثروتهم، من أجل الحصول على الغذاء أو السكن أو الطبابة أو غيرها من الأمور التي لا يمكن العيش من دونها.

النقدية بشكل كامل. فمن أهم عوامل سيادة أي بلد هي السيادة الاقتصادية، التي لا يمكن أن تقوم لها قائمة من دون السيادة النقدية. بحسب تعريف روبرت ماندل، الأب الروحي للسياسات الاقتصادية للرئيس الأميركي الأسبق ريغان، أو ما يعرف بـ«Reaganomics»، فإن السيادة النقدية هي عبارة عن الحق في تحديد ما يشكل وحدة الحساب في تحديد الأسعار، والحق في تحديد وسائل الدفع، وأخيراً الحق في إنتاج النقود، أو تحديد الظروف التي بموجبها سينتجها الآخرون. هذا التعريف يعود إلى رجل يُعد في أقصى يمين الراسمالية، في الواقع، إن الاتجاه إلى «الدولرة» الشاملة يعني التخلّي عن الحقوق المذكورة بتكليفها، والتخلّي عن السيادة النقدية يعني، بطبيعة الحال، الخرق في المزيد من التبعيّة النقدية، على عمق يُجاوز التبعيّة النقدية التي وضعنا فيها نظام تثبيت العملة.



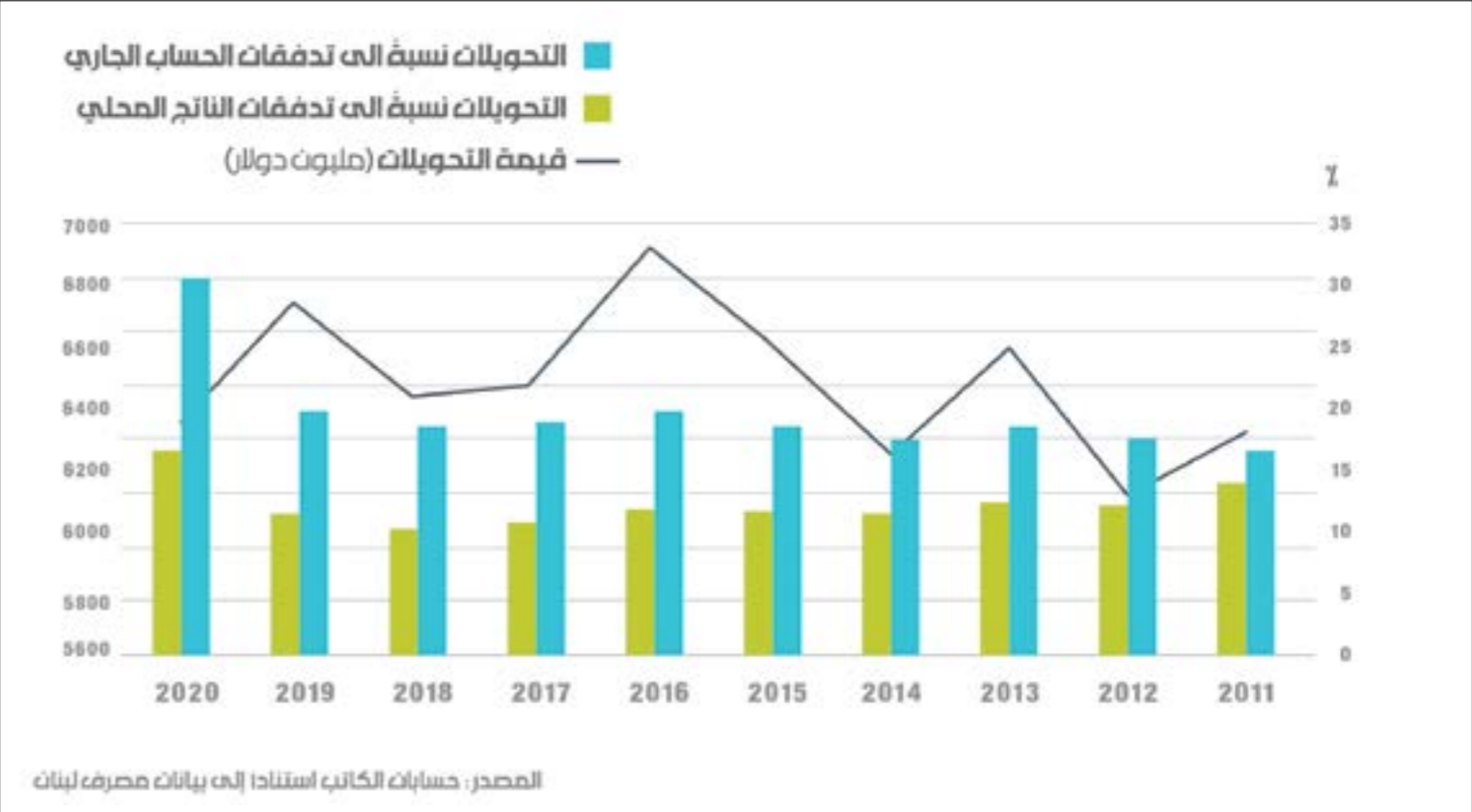
تدلّ هذه المؤشرات على الانعكاسات الخطيرة التي تسببت بها الأزمة على حياة الأسر اللبنانيّة العاملة في مختلف القطاعات. والمشكّلة في هذا النوع من آليات التعامل مع الأزمة أنّ الموارد المستخدمة لتغطية العجز بسبب تآكل مدخراتهم وأصولهم، يصل الأمر إلى نقطة معينة تنتهي فيها هذه المدخرات والأصول، وعندها سيكون وضع هؤلاء صعب جداً. هذا يعني أن عدم الوصول إلى وضع اقتصادي يعيد القدرة الشرائية للأجور إلى مستوى تستطيع من خلاله الأسر اللبنانيّة تحمّل نفقات الأمور الأساسية، يضع هذه الأسر في دائرة الخطر.

من ناحية أخرى، إن تسهيل الأسر لمدخراتها وأصولها بهدف استهلاك المواد الأساسية يسهم في ازدياد فجوة الأسماء في الاقتصاد اللبناني. فمع بيع الأسر للأصول واستخدامها للمدخرات، هي تستغني عن ثروتها من أجل الاستهلاك، أي أنها تخسر أجزاء كبيرة من ثروتها. في المقابل، هذه الأصول والمدخرات ستنهب إلى أطراف أخرى في الاقتصاد، وهي على الأرجح تكون تابعة للأغنياء الذين ستردّد ثروتهم في مقابل تآكل ثروات الأسر الأكثر فقراً، ما يسهم في ازدياد فجوة الأسماء في المجتمع.



دراسة

خشية من نموذج اقتصادي أكثر تدميراً*



المال الأجنبي: التحويلات وعائدات السياحة.

على مدى العقد الماضي، دعمت التحويلات المالية إلى لبنان الإنفاق الاستهلاكي لشريحة صغيرة من المجتمع، أي أنها لا تخدم عموم السكان كأداة للاستثمار أو شبكة أمان اجتماعي. أما عائدات السياحة فمنها ما أصبح، إذ ربطت الطبقة الأوليغارشية السياسية والمالية بين تأمين مصالحها الخاصة وبين الرفاهية الاقتصادية للبلاد. في أواخر عام 2019، ومع بدء التسارع في تراجع احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية، باءر المحللون إلى إعلان انهيار النظام الاقتصادي الريعي في لبنان منذ ذلك الوقت، خرج إقتصاد البلد عن السيطرة في مواجهة انخفاض قيمة العملة المحلية، والتضخم المتصاعد، والتدمير السريع للوظائف، ولغيابة الدولة، أي بعد أكثر من عامين على تخلف الحكومة عن سداد ديونها الخارجية. يبدو أن الشعور بالاستقرار المُرْتَفِع مستمّر بحجة أن رأس المال لا يزال يتدفق.

ميرزان المدفوعات في لبنان -الذي يعتمد جزء كبير منه على تدفقات العملات الأجنبية- يقف حالياً عند عجز بقيمة 230 مليون دولار، ما يعثّل انخفاضاً بنسبة 90% مقارنة بما كان عليه قبل عامين. رغم أن هذا الأمر يشير إلى وجود تدفقات مستقرّة بالعملات الأجنبية، إلا أنه لا تجري إعادة توزيعها عبر الاقتصاد، بل تمنحها طبقة اجتماعية واقتصادية معينة.

السّقول بسان تدفقات العملات الأجنبية تعيد الاستقرار إلى لبنان المازوم هو في الواقع مبالغه. هذه التدفقات بالكاد تكفي لتقوية القدرة الاستثمارية للبلاد، أو تقليل التفاوت الاقتصادي، أو تعويض الخسائر، أو تحفيز النمو الاقتصادي. تحولت الكثير من هذه التدفقات إلى رأس مال مؤقت، وتفاقم هذا الأمر بسبب ضعف الثقة في الأعمال التجارية، وانهيار القطاع المالي، والضعف الاجتماعي هناك مصدران رئيسيان لرأس

الاجتماعي اليوم، فإن هذه التدفقات الوافدة تتعرض لضغوط شديدة. من غير المفاجئ أن التحويلات المالية المتدفقة إلى لبنان تعزز دخل الأسر التي تحظى بها وتزيد قدرتها على الاستهلاك. يظهر ذلك من خلال تدفقها المستمر حتى الآن، إذ إن التحويلات تستخدم إلى حد كبير في تمويل الواردات، وعلى عكس فترة ما قبل الأزمة، لم تعد التحويلات تدعم الاستثمار في رأس المال البشري، وهو أمر ضروري لنمو الوظائف والنمو الاقتصادي.

ومما يزيد الوضع سوءاً هو أن التحويلات إلى لبنان تتدفق الآن عبر قنوات غير رسمية وسط انهيار شبه كامل للقطاع المالي، إذ تتلقى غالبية الأسر التحويلات بشكل نقدي، أو «كاش»، وفي بعض الحالات، عبر شركات التحويل. هذا الطابع غير الرسمي يستغني التحويلات من أي جهد يهدف إلى إعادة توزيعها أو استثمارها بشكل عادل من أجل استعادة عافية الاقتصاد.

عملياً، ورغم استقرارها خلال العقد الماضي، يمكن أن تنخفض تدفقات التحويلات المالية بسبب أي خضات اقتصادية عالمية. فيمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات العالمية، فضلاً عن تشديد المصارف المركزيّة سياساتها النقدية، إلى انخفاض قدرة المكوّنين على إرسال الأموال إلى عائلاتهم في لبنان.

السياحة إرباح للشركات

مجدداً يتم الترحيب بقطاع السياحة باعتباره شريان الحياة، أو بالأحرى وسيلة للتحسّو ضدّ الانهيار الاجتماعي. ومع ذلك، فشلت عائدات السياحة في لبنان حتى الآن في إنتاج فوائض على مستوى الاقتصاد والجمع. في بالكاد تحمي البلد من انهيار وشيك، تماماً مثل التحويلات، فإن تدفقات العملات الأجنبية من الأنشطة السياحية لا تمر عبر القطاع المصرفي لإعادة توزيعها. وهي فقط تؤدي إلى تضخيم الدفاتر الحسابية للشركات التي تفقد شهيتها للاستثمار. لذا من غير المحتمل أن تؤدي الطفرة في الإنفاق السياحي إلى دفع النشاط الاقتصادي بطريقة تحفّز النمو.

وفقاً للبنان مصرف لبنان، بلغ إجمالي التدفقات الموسمية إلى الخدمات السياحية 2,35 مليار دولار في عام 2020، ما يشكل انخفاضاً من 8,4 مليارات دولار قبل الأزمة في عام 2018. وسعى إلى معالجة ذلك، أصدرت وزارة السياحة أخيراً تعميماً يسمح للشركات بتسجير خدماتها بالدولار الأميركي بدءاً من حزيران إلى أيلول من هذا العام، في محاولة لتعويض الخسائر الاقتصادية المتعلقة بجائحة كورونا والركود الاقتصادي. وترأهن الوزارة على طفرة متوقعة في عائدات السياحة بنحو 3,5 مليارات دولار.

لكن الحقيقة هي أن القلة التي تستطيع توفير هذه الخدمات السياحية ستجنح فوائد مثل هذه السياسة. فسثقل الأرباح المحققة في قطاع السياحة خارج النظام المالي، تماماً مثل التحويلات. وهذا يعني أنه من غير المرجّح أن تعزّز النشاط الاقتصادي من خلال توفير قدرة الإقراض أو إصدار الائتمانات في القطاع المصرفي.

علوة على ذلك، فإن الاقتقار إلى الرغبة في الاستثمار واضح بالفعل في ضعف أداء القطاع الخاص. سجّل لبنان قيمة 49 (من 100) في مؤشر مديري المشتريات (PMI)، ما يشير إلى ركود في مستوى استثمارات القطاع

%10

صت الاسر اللبانبة استفادت من التحويلات ببت عامصه 2018q2 2019

الخاص رغم احتمال تدفق السياح. وهذا يشير إلى أن الأرباح المحققة من الإنفاق السياحي، والتي ستأخذها الشركات الكبيرة في القطاع، لن تترجم على الأرجح إلى إعادة الاستثمار في هذه الشركات وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

أخيراً، من غير المحتمل أن يتلقى العمال زيادة في الأجور تتناسب مع انخفاض قيمة العملة. بالإضافة إلى لبنان يكسبون أجورهم بالعملة في لبنان، ما يعني أنه من غير المرجّح أن يتدفق الإنفاق السياحي إلى المجتمع الأوسع من خلال العملة.

تشير ديناميكيات السوق المدفوعة بفشل سياسات الاقتصاد الكلي، إلى أن عالمية الإنفاق السياحي الموعود ستتركّز في أرباح الشركات الكبرى في قطاع السياحة وبيع الخزنة والخدمات من دون تأثير إيجابي على الاقتصاد اللبناني ككل. وتناقض ديناميكيات السوق هذه بسبب نظام الضرائب غير العادل وغير الفعال في لبنان، تصل ضريبة دخل الشركات في لبنان إلى 17% مقارنة بمعدلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأقربينا، ولا يزال تحصيل الضرائب غير كافٍ لسعر الصرف الرسمي البالغ 1,507,5 ليرة لبنانية للدولار.

ضجوة الدخل

إن تدفق العملات الأجنبية، سواء على شكل تحويلات أو إيرادات سياحية، لن يتدفق لبنان. هذا الاعتقاد بأن رأس المال الأجنبي يمكن أن يعكس التأثير قد نما من خيبة الأمل في قدرة الدولة على تطوير خطوات واضحة وملموسة، وللانتعاش الاقتصادي والمالي، أو توفير خطط حماية اجتماعية مناسبة.

عند تحليل الأزمة المالية، يفترض النظر إلى النموذج الاقتصادي لما بعد الحرب والتفكير في مدى عمق اختراقه للنظام الاجتماعي المعاصر في لبنان. لكن الحقيقة هي أن نموذجاً اقتصادياً أكثر تدميراً أخذ في الصعود. وهو يقوم على توسيع فجوات الدخل بين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى العملات الأجنبية ومن لا يملكونها، بعيد نموذج ما بعد الحرب ابتكار نفسه من خلال الليات أحدث وأكثر عدوانية وبعيدة المدى تزيد من تفاقم اللامساواة.

بدلا من الترويج لروايات عامة مضللة حول الاقتصاد، يجب أن نمارس مزيداً من الضغط على السلطات لوضع خطة تعافٍ في شكل رؤية اقتصادية مقنعة ومدروسة جيداً. وينبغي أن تشمل ذلك خطوات ملموسة لإصلاح الضرر الهائل الذي يتجمله المجتمع اليوم، ما يهدد الطريق لنمو اقتصادي مستدام وشامل.

* نشر هذا المقال بنسخته الأجنبية على موقع thepolicyinitiative في 13 تموز

تقرير

فشلت إدارة المياه في لبنان في إدارة الموارد المائية والاستثمار في مشاريع كبرى يفترض ان توفر التخذية الملانحة بالمياه، سواء لجهة إنشاء 18 سدا او إعادة تاهيك شبكات التوزيع، الطبيعية

لبنان «قصر مائي» لسكانه عطش

المياه إلى صور وصيدا وجبيل من برك الرشيدية ورأس العين وهي على ارتفاع 18 متراً، ومن ينابيع عين بو عبدالله وهي على ارتفاع 20 متراً، ومن نوع الخاصكية الواقع في مجرى الأولي؛ إذ ما زالت شبكات الأقينة المقبدة التي تصل المدينتين بمصادر المياه الثلاثة قائمة لغاية اليوم، فيما برك رأس العين تلقتي بمياه صور الآتية من ينابيع عين بو عبدالله في مجرى الليطاني عند مفرق البرج الشمالي، كما أن المياه الآتية من ينابيع بو عبدالله، تلقتي بالمياه الآتية من نبع الخاصكية في مجرى نهر الأولي بالقرب من سرايا صيدا.

مشاريع عربية عملاقة

هناك بلدان عربية استطاعت تنفيذ مشاريع مائية عملاقة؛ فقد أنجز المغرب بناء أكثر من 500 سد مائي، وأنجزت ليبيا بناء مشروع النهر الصناعي العظيم الذي ينقل نحو 3 مليارات متر مكعب من المياه الجوفية في الصحراء الليبية إلى مدن الشمال عبر خطين من الأنابيب مياه الشفة، رغم أن لبنان يشتهر بأنه «قصر مائي» يملك ثروة مائية هائلة، لو وُرّعت بشكل عادل على سكانه، لجعلتهم يعيشون فوق خط العجز المائي العالمي.

تحتاج لبنان، حالياً، موجة من العطش الشديد تقال معظم سكانه. الأكثر عطشاً هم سكان المدن الساحلية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. أما الموجة، فهي ناجمة عن نقص فاضح في إمداد السكان بكميات وافية من مياه الشفة، رغم أن لبنان يشتهر بأنه «قصر مائي» يملك ثروة مائية هائلة، لو وُرّعت بشكل عادل على سكانه، لجعلتهم يعيشون فوق خط العجز المائي العالمي.

عجزت إدارة المياه في لبنان عن تنفيذ مشروع سد بسري الواقع على ارتفاع 340 متراً، ويعدع عن بيروت نحو أربعين كيلومتراً، علماً بأن كلفة استملاكات الأراضي خارج الحدود ويستفيد منها العدو الإسرائيلي الذي يسرق أكثر من 310 ملايين متر مكعب، وقد اكتسر ما يشير كيف استطاع الفينقيون، منذ أكثر من 3 آلاف سنة، جرز مياه ينابيع عين بو عبدالله، مجدداً إلى صيد وصور؟

في ظل الارتفاع الجوتي في أسعار الحورقات الذي أدى إلى توقف ضخ المياه من أبار وادي جيلو، وفخر الدين، وتفاعها، وفي مئات الأبار التي حرفتها معظم بلديات الجنوب، بنتنا بحاجة ماسة إلى العودة إلى مصادر المياه السطحية التي تغذي السكان بالمياه الجاذبية، كمشروع ري الجنوب الذي يحمل مع مياه الري كميات من مياه الشفة تغطي حاجات تسعين قرية واقعة جنوبي مجرى نهر الليطاني، وكذلك تنفيذ مشروع سدّ مدينتي صور وصيدا بمياه عين بو عبدالله بالجاذبية. مشاريع كهذه، تؤمن المياه للمكان بصورة مستمرة، ومن دون أكلاف باهظة لقاء ضخ المياه من مستويات منخفضة كما يحصل الآن.

ورغم هذا التقصير الذي تعيشه إدارة المياه في لبنان، يستمر معظم

المبناين بالادعاء بأنهم متقدمون على أشقاؤهم العرب. يدعون ذلك، رغم أن مياه الأنهار الـ 15 العذبة تتدفق على مدار العام نحو البحر، فضلاً عن أن ثلاثة منها تجري خارج الحدود ويستفيد منها العدو الإسرائيلي الذي يسرق أكثر من 310 ملايين متر مكعب، وقد

المبناين بالادعاء بأنهم متقدمون على أشقاؤهم العرب. يدعون ذلك، رغم أن مياه الأنهار الـ 15 العذبة تتدفق على مدار العام نحو البحر، فضلاً عن أن ثلاثة منها تجري خارج الحدود ويستفيد منها العدو الإسرائيلي الذي يسرق أكثر من 310 ملايين متر مكعب، وقد

المبناين بالادعاء بأنهم متقدمون على أشقاؤهم العرب. يدعون ذلك، رغم أن مياه الأنهار الـ 15 العذبة تتدفق على مدار العام نحو البحر، فضلاً عن أن ثلاثة منها تجري خارج الحدود ويستفيد منها العدو الإسرائيلي الذي يسرق أكثر من 310 ملايين متر مكعب، وقد



* مهندس زراعي

تقرير

سجّح سعر اليورو أقلّ هنّ دولار الاسبوع الماضي.

لم يحدث هذا الأمر هنذ عام 2002 حين كان اليورو عملة جديدة نسبياً يسبقها تجار العملات: «عملة المرحاض». لكن انخفاض قيمة العملة ليس المهمّ الوحيد للمصرف المركزي الأوروبي، بل في مصدر هذا التراجع الناجم عن اجتياح التضخمّ لكل بلدان أوروبا في حالة غير مسبوقه هنذ عقود. فقد تكوّنت هوجة الاتحاد

اليورو في مواجهة التضخم وهجرة الاستثمارات أوروبا عاجزة

ماهر سلامة

لم تكن أوروبا معزولة عن الأزمة المرتقبة حول العالم. فهي مثل كل الدول، تبنت سياسات تقديية توسعية في مواجهة الإغلاقات الناتجة من انتشار جائحة «كورونا»، ثم احتضنت الواجهة الأميركية في مواجهة روسيا. خطوتها الأخيرة، تقير الإسترغاب قائمة على التجارة بالعملات بهدف إذا كان الاتحاد الأوروبي غافلاً عن مدى انكشافه الإستراتيجي الربح والخوْط وتمثل كل الاسواق، تتحفّر هذه السوق بالتوقعات التي تميل سببقاً نحو التخلّي عن اليورو والاحتفاظ بالدولار كعملة الذكر، يتحوّل إلى ركود تضخمي عميق في ظل تفاقم الطلب على السلع الأساسية، ولا سيما القمح، والمعادن الأساسية للصناعات العالمية. لم بحسب الاتحاد الأوروبي أنه سيضعف في مواجهة انخفاض قيمة عملته الموخدة، وأنه سيصبح وقوداً في معركة أصبحت أكبر بكثير من مجرد انقطاع في

سلوك دينيهِ للمتاجرين الدوليين. وبهذ السلوك، تتكوّن موجة هجرة رؤوس أموال من الاسواق الأوروبية إلى الاميركة، ما يعنى التخلّي عن اليورو والتحوّل نحو الدولار، أي زيادة في عملات بيع اليورو وشراء الدولار وهذا كاف لينتج منه انخفاض في سعر اليورو مقابل

الدولار.
إزاء هذا التطورات في الاسواق المالية الأوروبية، كان يفترض أن تطبق أوروبا الحلول الراسمالية الكلاسيكية: رفع الفوائد. هذا الخيار كان يفترض أن يقوم به البنك المركزي الأوروبي بشكل استثمار. يخلق ذلك نمطا سلوكياً بين المستثمرين تجنبا لآي خسائر محتملة بالسوق لييزداد وضعه سوءا وتدني قيمته أكثر. بمعنى أكثر وضوحا، لم يكن الاقتصاد الحقيقي، بتقلباته، هو الدافع

نحو انخفاض قيمة اليورو. فبلدان الاتحاد الأوروبي انخرطت منذ زمن طويل في عملية «الإموله» - أي تحويل الجزء الأكبر من الاقتصاد إلى عمليات مالية مختلفة جداً عن النشاط الإنتاجي الذي تقابله سلع حقيقية - فضلا عن أنها تحوّلت إلى مستورد نهم للسلع المستوردة، وابرزها الطاقة.
التوقعات تشير إلى أن البنك المركزي الأوروبي سيرفع أسعار الفائدة بنسبة 0,5% في أيلول المقبل. أتت هذه التوقعات إلى ارتفاع «عائدات» (Yields) السندات الإيطالية، إلى أكثر من 4%. وفي العادة لا يرتفع Yields الا في حال ارتفاع معدلات الفائدة أو في حال انخفاض أسعار السندات عندما يتخلص منها المستثمرون بأسعار أقل من قيمتها السوقية بسبب ارتفاع المخاطر. ويحصل التخلّي عن السندات بشكل جماعي، ما

13,5

مليون برميك
من النفط يوميا هي معدّل استيراد الاتحاد الأوروبي من النفط في عام 2021

14%

هي نسبّ
سلع الطاقة التي استوردتها الاتحاد الأوروبي من النفط في عام 2021

فرص الاستثمار من ضئيلة إلى معدومة، تليها صعوبة في النمو، ثم ركود حتمي يحاول المصرف المركزي الأوروبي تجنبه بعد سنتين مكلفتين من تفشي جائحة كورونا.

إذا، ماذا يعني يورو أضعف لأوروبا؟ تميل التفسيرات الأساسية إلى اعتبار انخفاض قيمة العملة في بلد ما خبراً جيداً للمصدّرين. وقد يكون هذا هو الحال في أوروبا أيضاً، إذ إن انخفاض اليورو يعني أن البضائع الأوروبية ستكون أكثر تنافسية في السوق الخارجية الروسية مقارنة مع آسيا. خارجياً، وكلّبتها، تتميّز بفاض مستقرّ تقريبا في ميزانها التجاري، إلا أن هذا الفاض يعود إلى صادرات بعض الدول مثل ألمانيا التي تصدّر أكثر من 1,3 تريليون دولار في السنة. لكنّ الفارق بين ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى المصدّرة مهول، إذ تصدّر كل من هولندا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة، ما قيمته نحو 500 مليار دولار، أي أقل من نصف ما تصدره ألمانيا. وهناك دول في الاتحاد الأوروبي ليست مصدّرة بل مستوردة. هذا يعني أن انخفاض اليورو ستكون تبعاته جيّدة على بعض الدول دون أخرى.

من ناحية أخرى كانت الدول الأوروبية تعتمد على يورو قوي لاستيراد طاقة رخيصة، إذ إن الاتحاد الأوروبي هو مستورد للنفط والغاز ولا ينتجهما محليا إلا بكميات صغيرة. لذلك فإن انخفاض قيمة اليورو يعني كلفة أعلى على استيراد الطاقة، علما أن الأسعار العالمية للطاقة مرتفعة أصلاً، وهي تشكل جزءاً كبيراً من التضخمّ الذي يشهده الاقتصاد الأوروبي، ما يعني تضخماً إضافياً، وإن أي ارتفاع إضافي في كلفة الطاقة بسبب انخفاض قيمة اليورو، قد يُلغى الانعكاسات الإيجابية التي يتسبب بها هذا الانخفاض على الصادرات الأوروبية، إذ إن الطاقة هي مدخل أساسي في الإنتاج، وإن ارتفاع كلفتها يعني ارتفاع أسعار المنتجات، ومن شأن ذلك أن يلغى أثر انخفاض اليورو على أسعار الصادرات ويتحوّل إلى خسائر إضافية تعيق الدورة الاقتصادية وتراكم زيادة نسب التضخم، وتعمّق معاناة المستهلكين في الدول المعنية.

سبرغي كاراغانوف

يكنم جوهر المرحلة الراهنة في تحوّل روسيا إلى الشرق. بدأ هذا التحوّل في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنه صار جدياً في عام 2010 كوسيلة لدخول الأسواق الآسيوية السريعة النمو، بما في ذلك من خلال النموّ المتسارع لمناطق سيبيريا والشرق الروسي الأقصى والتي تضصّرت بشدّة من الانهيار الاقتصادي في التسعينيات. في ذلك الوقت، كان الصعود والهبوط في أزمتا الاتحاد الأوروبي - الشريك الاقتصادي السائد لروسيا - آخر ما أخذ في الحسبان. أيضاً كانت هناك مخاوف تم تهميشها، بشأن الاعتماد المفرط على الغرب ووسط تزايد التباعد السياسي المتبادل بين الطرفين، وذلك بسبب استياء الشركاء الغربيين من رفض روسيا اتباع سياساتهم التي كانت تطيعها غالبية الدول الاشتراكية السابقة في وسط وشرق أوروبا.

ولم يتمّ التحوّل الروسي نحو الشرق بشكل واضح حتى عام 2012. في حينها، بدأت الصحافة الغربية وقادة السياسة الخارجية في معظم الدول الغربية بقصف موسكو على نطاق واسع. إذ بدأ التحوّل يأخذ أبعاداً جيوسياسية، وأخذ التحوّل، أخيراً، البعدين الاقتصادي والجيوسياسي، بعد إعادة دمج شبه جزيرة القرم في روسيا، ما وضع حداً، على الأقل في ذلك الوقت، لتوسيع التحالفات الغربية، مثل حلف شمال الأطلسي، في المناطق التي تعتبرها روسيا حيوية لأمنها القومي. كان هذا التوسع الإضافي، كما اعتقد الكثيرون في موسكو، محفوّفاً بحرب كبيرة، لذا، يمكن القول إن روسيا حافظت على السلام مرة أخرى في أوروبا كما فعلت سابقاً عبر هزيمة نابليون وهتلر.

لقد أتت العقوبات الغربية والسياسات العدائية الصريحة ضدّ روسيا، إلى تسريع تحوّلهَا نحو الشرق. فبحلول بداية عام 2020، تجاوز حجم تجارة روسيا مع آسيا، حجم التجارة مع أوروبا. علماً أن حصّة أوروبا من التجارة الخارجية الروسية كانت توازي الثلثين في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مقابل الخمس مع آسيا. كما أن شبكة أنابيب الغاز والنفط في آسيا ومصانع الغاز الطبيعي المسال فيها، تتيح إعادة توجيه تدفقات التصدير بين شطري أوراسيا. وعند هذه التطورات فقط، بدأ الاستراتيجيون الروس محاولات تجنّب الاعتماد الأحادي على الأسواق الأوروبية والانتقال إلى الأسواق الآسيوية الصاعدة. ذلك بعدما عزّزت مكانتها في العالم ودخلت أسواق تصدير واستيراد بديلة بسلع عالية الجودة، ولكن أرخص نسبياً. إذ غيّرت روسيا بشكل جذري ميزان التبعية الحالي وتوازن القوى العام في العلاقات مع الغرب، وخاصة أوروبا.

وترافق تحول روسيا نحو الشرق، وتحوّل الصين غرباً نحو أوراسيا من خلال مبادرة الحزام والطريق، مع تغييرات أكثر أهمية في نظام العلاقات الدولية بأكمله. أي نهاية هيمنة الغرب التي امتدت لخمسةمئة عام، بما في ذلك النظام الليبرالي المهين في السنوات ال70 الماضية. بالنسبة إلى روسيا، لم يبد الأمر «حرّاً»، لأنه كان يدفع في اتجاه توحيد السياسات والاقتصادات والإيديولوجيات والثقافات. كما أنه لم يكن نظاماً، نظراً إلى عشرات الحروب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، والتي أودت بحياة الملايين من البشر. في العقود الأخيرة وحدها، ارتكب الغرب أعمالاً عدوانية ضدّ فلور يوغوسلافيا والعراق وليبيا. كانت هناك أيضاً العشرات من الانقلابات، التي أطلق عليها أخيراً الثورات اللونه، والتي غالباً ما أفرقت دولاً ومناطق بأكملها وشعوبها في المعاناة والفقر. كما دعم الغرب الانقلاب في أوكرانيا في عام 2014، والذي حوّل هذا البلد، الذي كان سابقاً في شبه منطوّر وفقاً للمعايير الأوروبية، إلى أفقر دولة في المنطقة من حيث دخل الفرد، تسير بثبات نحو تحوّلها إلى دولة فاشلة.

كانت الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية للغرب، وقبل ذلك لأوروبا، والتي استمرتّ لخمسة قرون، متجذّرة بعمق من خلال التفوق العسكري على بقية العالم، الذي اكتسبته أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ليس فقط الإمبراطوريات البرتغالية والبريطانية والإسبانية والفرنسية، ولكن أيضاً الإمبراطورية الروسية ظهرت إلى الوجود بسبب التفوق في التسليح والتنظيم عسكرياً. سمح لها ذلك بالاستيلاء على الناتج القومي الإجمالي العالمي وتقوية دولها. في البداية، نهبت مستعمراتها، ولكن في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح نظام الهيمنة أكثر تعقيداً وعمل من خلال المؤسسات الاقتصادية الغربية. عبر نظام برينتون ويز. ومع ذلك، ظلّ التفوق العسكري أساس الهيمنة. وسعيًا من أجل البقاء، أنتج الاتحاد السوفياتي، ثم الصين، أسلحة نووية، وبدأت أسس الهيمنة بالانهيار. بدأ الغرب يخسر الحروب، وأصبح تصعيد القوّة أكثر صعوبة. لقد أصبح العالم اللاغربي أكثر جرأة. يكفي أن نتذكر الثورات المناهضة للاستعمار،

قراءات

لقد أصبح العالم اللاغربي أكثر جرأة نحو شراكة أوراسيا الكبرى

أو حركة عدم الانحياز، أو حظر النفط العربي في السبعينيات. ثم لثانية تاريخية. بدأ أن الغرب استعاد تفوقه. انهيار الاتحاد السوفياتي، وانغمست روسيا في أزمة عميقة، وفقدت مؤقتاً قدرتها على اتباع سياسة ردع فعّالة. ولكن بعد قصف يوغوسلافيا، وانفصال الولايات المتحدة عن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وغزو العراق، أطلقت روسيا سرّاً دورة إعادة تسليح جديدة لإنشاء صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت، ورؤوس حربية انزلاقية، وما إلى ذلك. هذه الأسلحة، التي يجري نشرها الآن، على ما يبدو حرمت الغرب من تفوقه العسكري الكامل. في الوقت نفسه، إما بسبب الرقابة أو ضيق الأفق الإيديولوجي، سمح الغرب للصين بتحقيق قفزة إلى الأمام. قبل ذلك، كان الغرب قد رفض محاولة روسيا أن تصبح جزءاً منه، لأنها كانت تريد ذلك مع الاحتفاظ باستقلاليتها. ما دفعها نحو العالم الآخر. الآن، بعد أن أنشأت الصين وروسيا تحالفاً فعلياً، فقد غيّرتا في ميزان القوى في العالم. الكثير من التغييرات ستحدّد شكل العالم الجديد. قد نشهد نشوء شراكة أوراسيا الكبرى (وُلد هذا المفهوم في روسيا وبدعم من الصين، ومنذ البداية شمل أوروبا أو جزءاً منها جغرافياً). أو قد تصبح أوراسيا مركز الاقتصاد والسياسة، وفي نهاية المطاف الثقافة العالميين، وليس أوروبا كما كان الحال خلال القرون الخمسة الماضية، ولا المحيط الأطلسي، كما كان الحال على مدى 70-65 سنة الماضية.

أولاً وقبل كل شيء، سوف يعتمد الأمر على ما إذا كانت الصين قادرة على الابتعاد عن تقليدها القديم المتمثّل بالملكة الوسطى، أي كونها قوة عظمى تحيط نفسها بالتابعين. لن تكون قادرة على فعل ذلك. فمن حدودها الغربية، ستواجه مقاومة حضارات كبيرة ذات تاريخ يمتد لآلاف عام وموارد مهمة. هذا الأمر يحدث اليوم مع الهند، ولكن ستكون هناك أيضاً إيران وتركيا، وبالطبع روسيا مع سبغها من أجل السيادة و قدرتها المثبتة على حمايتها. إذا انخرطت الصين مبداً «الأول بين المتساويين» وهو الأرجح، فسيتم إنشاء شراكة. مع اتخاذ روسيا الموقف اللامثم كموازن شمال أوراسيا وموحد وضامن ثقافي وعسكري-استراتيجي.

يتعين على أوروبا والدول الأوروبية أن تقرّر ما إذا كانت تريد القيام بدور نشط في بناء شراكة جديدة أم أنها ستبتنى من دونها، ثم صدها جزئياً، دون مراعاة مصالحها.

يمكن تأخير تحرك أوروبا نحو أوراسيا الكبرى بشكل مصطنع عن طريق إشارة نوع من الأزمات مثل أزمة الصواريخ في السبعينيات التي أوقفت مسيرة أوروبا الكبرى نحو الانفراج وحرمت أوروبا الغربية من فرصة اكتساب قوة الوكالة.

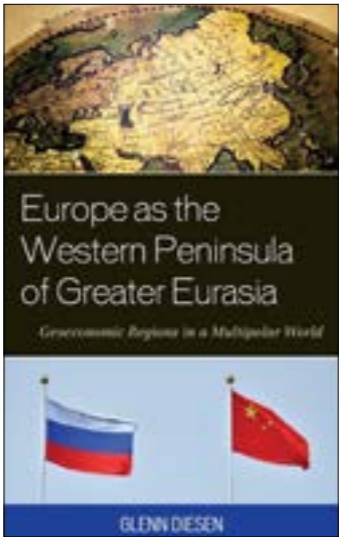
إذا ظل الأوروبيون يأملون في إحقاق الأوقات «المریحة» الماضية والبقاء، في طي النسيان كما فعلوا خلال السنوات العشر الماضية. فإن دول الاتحاد الأوروبي ستدخل أوراسيا الكبرى وأحدة طل الأخرى أو في مجموعات. يمكن بالفعل رؤية الحدود الجغرافيّة المستقبلية لأوراسيا الكبرى. سوف يمر على طول الحدود الفرنسية الألمانية أو يشمل ألمانيا إذا قررت الانضمام أخيراً.

سيكون الخيار الأفضل لأوروبا في الاتحاد الأوروبي هو القيام بدور نشط في بناء شراكة جديدة في هذه الحالة سيحصل الاتحاد الأوروبي على هدف جديد وشرعي.

في الوقت نفسه، لا يعني هذا السيناريو بالطبع فك الارتباط مع الولايات المتحدة. سيكون ذلك غير منطقي كليا. ولكن من أجل اختيار هذا السيناريو، سيتعين على أوروبا التوقف عن الانزلاق أكثر في الأزمة الحضارية والتخلي عن محاولات الإتحاد ضدّ الأعداء الوهميين، مثل روسيا أو الصين. ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان بإمكان الأوروبيين القيام بذلك الآن.

لكن بالنسبة إلى روسيا، فإن أفضل سيناريو يتمثّل في علاقة وديّة مع أوروبا بأسواقها وتأثيرها الثقافي، يوازن قوة الصين المتنامية في منطقة أوراسيا الكبرى. أعتقد أن هذا السيناريو سيكون منقذاً لأوروبا أيضاً. لكنني لِن أوصح بأي شيء. جيراننا الأوروبيين، الذين كانوا أصدقاءنا منذ وقت ليس ببعيد، وتأمّل أن يصنحوا جيراننا وشركائنا في أوراسيا الكبرى في المستقبل. يجب أن يتخذ الأوروبيون قراراتهم الخاصة وأن يتحملوا مسؤولية عاقبتها.

«هذا المقال هو عبارة عن تهديد لكتاب «أوروبا كشبه الجزيرة الغربية لأوراسيا الكبرى» للكاتب غلين دينز، كتبه سبرغي كاراغانوف وهو الرئيس الفخري لهيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاعية وعميد كلية الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية في الجامعة الوطنية للبحوث



سيكون الخيار الأفضل لأوروبا هو القيام بدور نشط في بناء شراكة جديدة تحلّ بموجبها على هدف جديد وشرعي

9

في وقت نفسه، لا يعني هذا السيناريو بالطبع فك الارتباط مع الولايات المتحدة.

سيكون ذلك غير منطقي كليا. ولكن من أجل اختيار هذا السيناريو، سيتعين على أوروبا التوقف عن الانزلاق أكثر في الأزمة الحضارية والتخلي عن محاولات الإتحاد ضدّ الأعداء الوهميين، مثل روسيا أو الصين. ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان بإمكان الأوروبيين القيام بذلك الآن.

لكن بالنسبة إلى روسيا، فإن أفضل سيناريو يتمثّل في علاقة وديّة مع أوروبا بأسواقها وتأثيرها الثقافي، يوازن قوة الصين المتنامية في منطقة أوراسيا الكبرى. أعتقد أن هذا السيناريو سيكون منقذاً لأوروبا أيضاً. لكنني لِن أوصح بأي شيء. جيراننا الأوروبيين، الذين كانوا أصدقاءنا منذ وقت ليس ببعيد، وتأمّل أن يصنحوا جيراننا وشركائنا في أوراسيا الكبرى في المستقبل. يجب أن يتخذ الأوروبيون قراراتهم الخاصة وأن يتحملوا مسؤولية عاقبتها.

«هذا المقال هو عبارة عن تهديد لكتاب «أوروبا كشبه الجزيرة الغربية لأوراسيا الكبرى» للكاتب غلين دينز، كتبه سبرغي كاراغانوف وهو الرئيس الفخري لهيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاعية وعميد كلية الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية في الجامعة الوطنية للبحوث

مقال

«القدر أو الحضارة» [5]

منتديات الدمار الشامل: بيلدبرغ وأخواتها

زياد حافظ *

لا تتخلّى الإمبراطوريات عن مستعمراتها بسهولة حتى لو اضطرت إلى التسليم بـ«استقلاليتها». ومرحلة إنهاء الاستعمار بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، إنما استمر المستعمرون في هيمنتهم على مقدرات الدول المستقلة حديثاً من خلال إيجاد نخب حاكمة يتم ربطها بمراكز القرار الخارجي عبر مؤسسات أنشئت للبحث في الشؤون العامة المشتركة بين الدول المستعمرة والدول المستقلة حديثاً. ووظيفة هذه المؤسسات خلق سرديّة مشتركة يمكن من خلالها السيطرة على كافة العوائق التي تحول من دون تحقيق مصالح الدول المستعمرة سابقاً. سنعرض ملامح بعض هذه المؤسسات التي بلورت أفكاراً كانت سبباً في الكوارث التي أنتجتها النيوليبرالية.

- معهد اسبن في ولاية كولورادو؛ أسسه رجل الأعمال والتر بايبيكي عام 1949 ثم نُقل مقرّه الرئيسي إلى واشنطن وانتشر جغرافياً في الولايات الأميركية. كان الهدف المعلن من إنشائه، حث القيادات السياسية والاقتصادية على التمسك بالقيم الأدبية والفنية، لكن سرعان ما أصبح منتدى لعصر الأفكار التي تهم البشرية وليس فقط الولايات المتحدة. والمعهد يستقبل مساهمات من أنحاء العالم كافة ما يجعله مؤثراً في النخب الحاكمة في العديد من الدول. كما أن تمويله يأتي من شركات كبرى ومؤسسات ومعاهد كمؤسسة كارنغي، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة فورد، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومن الدولة الاتحادية أيضاً عبر برامج خاصة. أما اهتمامات المعهد فهي الصحة والتربية والناخ، أي في قطاعات مهمة لمن يريد التحكم بمسار السياسات التي تنفذها الدول الغربية وسائر الدول التي تسير في فلكها.

أخيراً، تعرّض المعهد إلى ضغوط متعلقة بمصادر التمويل وانعدام الشفافية فضلاً عن شبهات حول التصرف بالأموال. أيضاً أنهم بانحيازهم للحزب الديمقراطي على خلفية حملة كبح حرية التعبير التي قادها عبر لجنة مكافحة الأكاذيب والمعلومات الخاطئة والتشويه الإعلامي.

- مؤسسة «مونت بيليران» (Mount Pelerin Society) أو «جمعية جبل الحاج»؛ تأسست عام 1947 بقيادة الاقتصادي فريدريك فون هايك، والفيلسوف كارل بوبر، والاقتصادي الفرنسي موريس الليه، والاقتصادي الأميركيين فرانك نايت، وجورج ستيفلر، وميلتون فريدمان، وجيمس بيوكانان، والاقتصادي النمساوي لودفيغ فون ميسيز. الجمعية استمرت بعد رحيل مؤسسيها وهي تضم اقتصاديين منتظمين إلى الفكر النيوليبرالي من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. نشأت الجمعية على فكرة دحض دور الدولة في الاقتصاد وتثبيت قوامة آليات السوق.

في وقت نشوء الجمعية، كانت معظم أوروبا مدمرة وإعادة بناء بنيتها التحتية يقع على عاتق الدولة، فضلاً عن أنه في تلك الحقبة تعرّزت مكانة الدولة في المجتمع الغربي بفعل تقدم الحزب الشيوعي في فرنسا وإيطاليا وبلوغ الفكر الاشتراكي سدة الحكم في المملكة المتحدة مع وصول حزب العمال، لذا كان ضرورياً أن تقدّم الدول بعض الخدمات الاجتماعية في الضمان الصحي والبطالة والشيخوخة. لذا، لم تستطع الجمعية السيطرة على الفكرة الاقتصادية السائدة في الجامعات الغربية التي كانت تتبنى الكينزية منذ حقبة الكساد الكبير، أي تتبع سياسة الإنفاق العام على المشاريع والخدمات الاجتماعية للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية وتثبيت الاستقرار الاجتماعي الأساسي. لكن مهمة الجمعية كانت زرع بذور الثورة المضادة، لنقض العمل الجماعي في الاقتصاد، والتركيز على الفردية بحجة أنها الوحيدة التي تستطيع أن تجسد وتحمي الحرية التي تحمل في طياتها معاداة للمجتمع وللأسرة والدولة الوطنية. وهذه قيم عند الفكر النيوليبرالي تؤدي إلى حروب. هذا ما يروّجه في هذه الأيام جورج سوروس بشكل واضح عبر مؤسسته «المجتمع المفتوح»، وهو مصطلح أوجده الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون وروّج له

الفيلسوف الألماني كارل بوبر.

- مجموعة بيلدبرغ؛ هي ليست مؤسسة قائمة بحد ذاتها، بل صيغة مكلفة بترتيب لقاءات سنوية بين نخب أوروبية وأميركية. لجنتها الإدارية مكوّنة من عضوين من 18 دولة ممثلة. وليس هناك انتساب بل مشاركين في المؤتمر السنوي يدعون إلى الحضور من اللجنة الإدارية المنتخبة لمدة أربع سنوات. الاجتماع الأول عُقد سنة 1954 في منتجع بيلدبرغ في هولندا بمبادرة من الأمير برنهارد زوج الملكة جوليانا. واستمرت اجتماعات المؤتمر السنوية لعقود، باستثناء عام 1976 حين أصيب الأمير بفضيحة تقاضي رشوة من شركة لوكهيد الأميركية لبيع طائرات للحكومة الهولندية. لاحقاً عادت الاجتماعات برئاسة شخصيات أوروبية مثل أليك دوغلاس هوم رئيس وزراء المملكة المتحدة، ولتر شيل رئيس ألمانيا الاتحادية، ولورد أريك رول أستاذ الاقتصاد البريطاني المرموق، ولورد بيتر كارينغتون الأمين العام للحلف الأطلسي ووزير الخارجية السابق للمملكة المتحدة، والكونت إتيان دافينيون كبير المفوضين في الاتحاد الأوروبي. أما المسؤول الحالي فهو الكونت هنري دي كاستري الذي يتولّى إدارة اجتماعات المجموعة.

في البداية كانت تعقد اجتماعات المؤسسة في منتجع بيلدبرغ، لكن مع الوقت أصبحت تعقد في مدن مختلفة في أوروبا والولايات المتحدة. وبسبب جائحة كورونا توقفت الاجتماعات لسنتين ثم عادت هذه السنة في أيار وانعقدت في مدينة مونترو السويسرية. أما تمويل المؤسسة فهو من شركات خاصة ومصارف لا تنشر أسماءها.

هدف المؤتمر كان في البداية التداول لمنع وقوع حرب عالمية ثالثة ولكن مع الوقت تناولت نقاشات المؤتمر مفهوم الأطلسية، القضايا الاقتصادية والتربوية والصحية، بالإضافة إلى القضايا السياسية التي تهم أوروبا والولايات المتحدة. لا يعرف شيء بشكل واضح عن مضمون الاجتماعات التي تتبع أحكام شاتهم هاوس البريطانية للحوارات إذ لا يتم تدوين المداخلات كي يتحدّث المشاركون بكل صراحة. فالنقاشات هي ملك المؤتمر والمشاركين وليست للتداول الخارجي. هذا ساهم في إطلاق إشاعات كثيرة وصلت إلى التامر على العالم. المشاركون هم ملوك وأمراء ورجال من الأرستقراطية الأوروبية ورؤساء دول قائمين أو سابقين، ورجال أعمال، وأكاديميون، ومصرفيون، وإعلاميون، ووزراء سابقون. من ضمن القائمة الطويلة جداً، نلاحظ هنري كيسنجر، هيلاري كلنتون، بيل كلنتون لما كان حاكماً

مرتكز «العقيدة» الاقتصادية السياسية النيوليبرالية هي السيطرة على المال وتثبيت قوامة السياسات النقدية على السياسات المالية

ولاية أركنساس قبل وصوله إلى البيت الأبيض، وجاريد كوشنر صهر الرئيس دونالد ترامب، ووليم بيرنز مدير المخابرات المركزية حالياً، جيمس باكر وزير الخارجية السابق، شاك هيجل وزير الدفاع السابق. ثمة الكثير من الأسماء التي تدل مشاركتها على مشاركة النخب المؤثرة في كل بلد، وبالتالي تصبح أهمية الاجتماعات واضحة. وعلى موقع «بنزس انسايدر» ينشر جدول يبرز علاقة الشركات والمؤسسات المالية والصناعية والإعلامية العالمية بالمجموعة، وكان معظم الشركات الكبرى في العالم الرأسمالي تشارك بشكل أو بآخر في اجتماعات المجموعة. ما يعطي طابعاً في غاية الأهمية لما يمكن أن تتبناه وللانعكاسات على العالم.

اللافت أن الدعوات توجّه في كثير من الأحيان لشخصيات لم تصدر بعد مراكز مرموقة في إدارة بلادهم، وكان الدعوة هي إشارة بوجوب إيصال المدعوين إلى مراكز القرار. فمثلاً، تم دعوة بيل كلنتون قبل أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة، وكذلك الأمر بالنسبة لطفوني بيلر قبل أن يصبح رئيساً للوزراء في المملكة المتحدة. والملاحظ أن الاجتماعات تقتصر على العرق الأبيض وعلى الرجال، إذ إن النساء لم يتجاوز عدد مشاركتهن 10%.

الأفكار التي ترؤجها مجموعة بيلدبرغ هي مشتقات عن أفكار جمعية «جبل الحاج» وعن معهد أسبن، إنما مع مروحة كبيرة من صنّاع القرار والمؤثرين على الرأي العام. سرية الاجتماعات تسهل الاتهام بالأفكار الشيطانية المدمرة كالدعوة إلى حكومة عالمية تتجاوز السيادة الإقليمية. هذا وكان قد قال دنسي هيلي العضو الراحل في مجموعة بيلدبرغ ووزير المالية السابق للمملكة المتحدة، أنه ربما هناك بعض المبالغة في توصيف أهداف المجموعة لإيجاد حكومة عالمية، لكن هذا الأمر ليس بعيداً لأن العالم بحاجة أن تكون هناك حكومة واحدة ترعى شؤون الناس

وإلا لعادوا إلى الحروب المدمرة. بمعنى آخر لا يمكن الاستخفاف بما يكتب عن بيلدبرغ في ما يتعلق بالتقييمات والخيارات والسياسات التي ينفذها المشاركون. - اللجنة الثلاثية؛ أسسها المصرفي الأميركي الراحل ونائب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة دافيد روكفلر في عام 1973. اجتماعها الأول حصل في تشرين الأول 1973، أي وسط حرب تشرين وأزمة النفط التي عصفت بالدول الغربية بعد قرار حظر النفط العربي، وبعد سنتين من قطع العلاقة بين الدولار والذهب، وبعد سنة من ارتفاع في سعر النفط يعادل أربعة أضعاف.

أما أعضاء اللجنة فهم نخب منتقاة «على الطبلية»، من الشخصيات المشاركة آنذاك دافيد روكفلر المؤسس وهو مصرفي وسياسي في آن واحد، زبغنيو بروجنسكي الذي أصبح لاحقاً مستشار الأمن القومي في ولاية جيمي كارتر، سمويل هنتنغتون أستاذ التاريخ الذي أصدر في التسعينيات مؤلفه الشهير حول صراع الحضارات. والعضوية محصورة لأن المؤسسة أرادها أن تكون نخبوية بامتياز. لذا، لم يتجاوز عدد المشاركين 400 من القارات الثلاث؛ أميركا الشمالية، أوروبا الغربية، واليابان حيث كانت العلاقات متوترة بينهم.

أهداف اللجنة توثيق الاعتماد المتبادل بين الدول والذي أصبح

واقعاً يتجاوز سيادة الدول. كانت هذه أول فكرة لتجاوز السيادة والتي أصبحت «عقيدة» العولمة في التسعينيات لغاية اليوم. طبعاً هناك كلام مكثف حول ضرورة التعاون بين الدول التي تتحكم بمقدرات العالم وأن تعمل على حل المشكلات بينها وتشجيع التجارة الحرة بينها. ومن منتجات اللجنة الفكرية، تقرير أعده سمويل هنتنغتون وميشال كروزييه وجوجي وتنوكي بعنوان «أزمة الديمقراطية» عام 1975. فكرته الأساسية أن العالم يشكو من «كثرة في الديمقراطية» التي تسبب مشكلات عادة في الحكم والحوكمة، وأنه لا بد من إعادة الهبة للمزيد من المركزية في الحكم والتشدد لضبط إيقاع حراك الشعوب الاحتجاجية التي ستنتشبع حتماً بسبب السياسات التي ستتخذها النخب.

يلاحظ تلازم دور مجموعة بيلدبرغ واللجنة الثلاثية في توقيت إنشائها نسبة للأحداث الجارية. فبالإضافة إلى رفع الأسعار وقطع علاقة الدولار مع الذهب، وهذه خطوات خطّطت لها المؤسسات المالية الكبرى في وال ستريت ولندن، أقيمت حروب في المنطقة لتحصيل مسؤولية التغيير في الأسعار إلى الخصّصات النفطية الصادرة عن العرب وتحويل الأنظار عن دور المؤسسات المالية. النتيجة كانت ازدياد الطلب على الدولار وضرورة إعادة تدويره في النظام العالمي، وكبح نمو دول الجنوب الإجمالي عبر رفع كلفة الطاقة وإغراقها بالديون. أما إعادة تدوير الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع الأسعار فعزّزت نظرية كيسنجر أن السيطرة على العالم تكون عبر المال والمؤسسات المالية. فمن يسيطر على شرايين المال يسيطر على العالم وبالتالي لا داعي للانخراط في الإنتاج.

هكذا بدأت نظرية إعادة توطين القاعدة الإنتاجية الأميركية في دول الجنوب الإجمالي مستندة إلى القوة العسكرية الأميركية والسيطرة على شرايين المال والدولار. هذه النظرية رُوّجت لها مدرسة شيكاغو التي قامت بأول تجربة تطبيقية في الشيلي عبر إعادة هيكلة الاقتصاد الشيلي بعد التأميم الذي أجراه سلفادور اللندي. لذلك كان الانقلاب الذي قام به أغوستو بينوشة بدعم وتحريض من وكالة المخابرات المركزية وبناء على توجيهات هنري كيسنجر. بالمناسبة عزّاب مدرسة شيكاغو كان آنذاك ميلتون فريدمان أحد مؤسسي جمعية «جبل الحاج»، فجعل من الجامعة الأميركية مركزاً للفكر النيوليبرالي التطبيقي. هنا نرى التفاعل بين هذه المنتديات ومراكز القرار والتطبيقات التي كانت كارثية.

مرتكز «العقيدة» الاقتصادية السياسية النيوليبرالية هي السيطرة على المال وتثبيت قوامة السياسات النقدية على السياسات المالية. هكذا تحوّلت البنية الرأسمالية من إنتاجية إلى ريعية مالية تستند إلى التمرکز في المؤسسات المالية التي تفرض الممارسات الاحتكارية لاستخراج الربح المالي من دون مجهود وذلك عبر تعاطف المضاربات المالية وإصدار الأوراق المالية التي لا تعكس بالضرورة النشاط الاقتصادي المفروض أن ترتبط به. فأسهم الشركات لم تعد وثيقة الملكية فحسب، بل هي أداة لإنتاج ثروة افتراضية لا تنتجها الشركات المنشغلة في المضاربات غير المشروعة والرفع الاصطناعي لأسعارها. لذا، تمّ بلورة سياسات نقدية تخدم المؤسسات المالية وليس القطاع الإنتاجي عبر التسهيل الكمي (quantitative easing) القاضي بطباعة وضخّ المال وإصدار سندات الخزينة وشراؤها لمنع التضخم المالي. الأزمة الاقتصادية اليوم ناتجة عن انفصام الاقتصاد العيني عن الأسواق المالية. والعقوبات على روسيا والصين وسائر الدول التي لا تتماهى مع السياسات الغربية كشفت عورات الدول الغربية في التبعية لدول الجنوب لتأمين الحاجات الأساسية سواء في الطاقة أو الغذاء. فمن يتمكّن الغذاء والطاقة وسائر المعادن الضرورية للإنتاج يستطيع أن يتجاوز الخصّصات المالية.

المال هو أولاً وأخيراً في خدمة الإنتاج والعجلة الاقتصادية وليس العكس أي الاقتصاد والعجلة الاقتصادية ليسا في خدمة المال وأصحاب المال.

إضافة إلى المؤسسات التي عرضناها بشكل سريع هناك مؤسستان في منتهى الخطورة على السلم العالمي وهما مؤسسة جورج سوروس «المجتمع المفتوح» والمنتدى الاقتصادي العالمي المعروف بمنتدى دافوس لأنه يعقد سنوياً في منتجع دافوس في سويسرا. وهذا ما سنقاربه في الجزء السادس القادم من هذه السلسلة.

*باحث و كاتب اقتصادي سياسي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي



(انج بوليغان - المكسيك)